

عام النمو الاقتصادي 2026

عدد سنوي عن أثر
القطاع المصرفي
على الاقتصاد المصري

عدد خاص



السنة الرابعة عشر
الإصدار الثاني - العدد ٢٨٦
الأحد
١ فبراير ٢٠٢٦
١٣ شعبان ١٤٤٧
الثمان ٣ جنبيات



أسسها سامح عارف عام ٢٠٠٧
www.alborsagia.news
http://www.alborsagia.com

«الاقتصاد المصري» يجنى ثمار «الإصلاح النقدي»



كيف عبر «حسن عبد الله»
من أسوأ أزمة نقد أجنبي؟

الجنيه يخوض تحدي
الـ «45» مع الدولار

«محمد الأترابي»: «البنك الأهلي المصري» يواصل دعم المشروعات الكبرى

«مزاد» على خفض
أسعار الفائدة في 2026

«هنتام عكائنة».. سنة أولى أرباح غير مسبوقه مع «بنك مصر»

saib excellence 50 YEARS

استمتع بتجربة بنكية مميزة مع saib excellence
خدمات مصرفية تفوق توقعاتك
لمزيد من المعلومات ابعت كلمة «اكسلانس» على 1166

16668 saib.com.eg saibbank saib_bank SAIBBank saibbank +202 16668

هل يقترب «التضخم»
من «مستهدفات
المركزي» خلال 2026؟
إطلاق 3 بنوك
رقمية جديدة
«هنتام عز العرب»:
تفاؤل لتتديد بسياسات البنك
المركزي في عام 2026



النصيب الأكبر من الصعود لعدد محدود.. المؤنتر الرئيسي «قياسي» والأسهم «محلل سر»

تبادل القيم السوقية لأسهمه لأكثر من ٧ مرات مع تجميع نتائج الأعمال . وأشار إلى أن معظم الأفراد بموقف المخاطر نظرًا، لأن أغلبه يمتلك الأسهم المضاربة والتي كانت تجذب السيولة بشكل أساسي الفترة السابقة ونظرًا لعمليات التصحيح والذي جاء أيضًا بشكل مفاجئ بسبب التوترات السياسية مما أصاب الأفراد بخسائر كبيرة بأسهمهم المضاربة وانتقال القوة والسيولة من قبل المؤسسات إلى القيادات لتسحب السيولة المتاحة بالسوق لتترك الأسهم الصغيرة والمتوسطة تستكمل مسيرة الضعف ونقص السيولة. وتابع أن السيولة تتركز في اتجاهات محدودة وأن السوق يفتقر إلى عدالة التوزيع نظرًا لأنه سوق أفراد وليس مؤسسات وبالتالي فإن المؤشرات لاتعبر عن القيم الحقيقية للأسعار.

وأكد أيمن الزيات خبير سوق المال، أن هناك تباين بين المؤشر الرئيسي والأسهم الأخرى فلزلازل البنك التجاري الدولي هو المحرك الرئيسي للمؤشر الثلاثي فهو صاحب الوزن النسبي الأعلى للمؤشر الرئيسي.

وأشار إلى أن السهم ارتفع من مستوى ١٠٠ جنيه بعد توزيع الأسهم المجانية إلى مستوى أعلى من ١٢٢ جنيه للسهم مدفوعًا بتحقيق نتائج أعمال ممتازة وأيضًا بتحركاته القوية على مستوى شهادات الإيداع الدولية، وعلى ذلك ارتفع المؤشر الرئيسي إلى مستويات قياسية تاريخية تحطت بجلسه الثلاثاء الماضي مستويات ٤٧٥٠٠ نقطة، فضل أداء البنك التجاري ومع بعض القيادات مثل طلعت مصطفى والصبرية للاتصالات ودخل أخيرًا معهم سهم هيرمس وذلك بفضل الشراء في القيادات من قبل المؤسسات والصناديق.

ورأى أن أغلب الأسهم الأخرى تشهد ضغوط بيئية وتراجع جماعي غالبًا بسبب تركيز السيولة في القيادات، وأشار إلى أنه هناك خوف من أن يواجه المؤشر الرئيسي عمليات جني أرباح إذ لم يلحق به بعض القطاعات، حيث إن السوق في حالة صعود انتقائي فالمؤشر الثلاثي يحقق قفزة تاريخية يومية بفضل التجاري ويضع القيادات بينما لا تزال الأسهم المتوسطة بعيدة عن مستوياتها المستهدفة.



الصاعدة وبالفعل كان يصعد بشكل منفرد، موضحًا أنه كان معتمد على نفس السلوك قديمًا بأن يبدأ التجاري الدولي الاتجاه الصاعد ثم يجنى أرباح ليفتح الطريق أمام باقي القيادات، إلا أنه الآن يستمر في الصعود وسط تحرك من القيادات من مختلف القطاعات، حيث تنتقل السيولة بينهم.

وأكد أنه قديمًا بسلوك السبعيني نجد أن المؤشر الرئيسي متأخر عنه وأن ما يحدث حاليًا هو بمثابة مرحلة تعويض لتحرك المضاربين السابق ونفس المنهجية يتبادل السيولة بين القطاعات والأسهم القيادية . ولكن إلى الآن أسعار الأسهم لا تعبر عن القيمة الحقيقية لقمة المؤشر.

وأضاف أنه ما يزال تسعير الأسهم بوجه عام بعيد عن الواقع الفعلي فعلى سبيل المثال قطاع الإسكان يمتلك معظم أسهمه محافظ أراضي

ورأى أنه بالرغم من كل هذا النمو سواء على مستوى نتائج أعمال الشركات وكذلك وصول مؤشر البورصة لأرقام قياسية فمازالت أسعار الكثير من الأسهم لا يعكس كل هذه الإيجابيات وتحتاج إلى تسعير جديد.

وعلى صعيد المؤشر السبعيني، فهو يعبر بشكل أوضح خلال الفترة الماضية عن الكثير من الأسهم مازالت لم تتجاوب مع الصعود التاريخي، حيث إن المؤشر السبعيني أداؤه أضعف من الثلاثيني.

وأضاف أن صعود المؤشر الرئيسي لم يكن معبر عن السوق ككل، حيث إن هناك أسهم لشركات كثيرة أسعارها لم يتم تقييمها بشكل عادل مقارنة بالنمو في أرباح وإيرادات هذه الشركات ومازالت تسعير كثير أقل من قيمتها العادلة وتحتاج إلى تسعير جديد لما تشهده بعض القطاعات من نمو.

مزاللت أسعار الكثير من الأسهم في السوق لم تعبر عن الأرقام القياسية للمؤشر الرئيسي، حيث إن النسب الأكبر في صعود المؤشر لهذه الأرقام القياسية كان لأسهم البنك التجاري الدولي والمصرية للاتصالات ومجموعة طلعت مصطفى ، موضحًا أن هناك أسهم كثيرة صعدت خلال موجة الصعود القياسية للمؤشر ولكن لم تكن بنفس قوة صعود المؤشر وهناك أسهم قيمتها أقل بكثير من قيمة صعود المؤشر الثلاثيني.

وأضاف أن صعود المؤشر الرئيسي لم يكن معبر عن السوق ككل، حيث إن هناك أسهم لشركات كثيرة أسعارها لم يتم تقييمها بشكل عادل مقارنة بالنمو في أرباح وإيرادات هذه الشركات ومازالت تسعير كثير أقل من قيمتها العادلة وتحتاج إلى تسعير جديد لما تشهده بعض القطاعات من نمو.

كتبت: حنان محمد
يواصل المؤشر الرئيسي للبورصة تحقيق مستويات قياسية حيث استطاع المؤشر تجاوز مستويات ٤٧٥٠٠ نقطة خلال جلسة الثلاثاء الماضي، بينما لم تستجيب أغلب أسهم السوق لهذا الصعود القوي الذي شهده المؤشر على مدار الجلسات الماضية.

وأكد خبراء سوق المال لـ «البورصجية»، أنه بالرغم من صعود المؤشر الرئيسي للبورصة ووصوله لمستويات قياسية جديدة إلا أن صعوده لم يكن معبر عن السوق ككل، فالنصيب الأكبر من الصعود كان لعدد محدود من الأسهم على رأسها سهم البنك التجاري الدولي، ورأوا أن معظم الأفراد بالسوق يعانون من الخسائر نظرًا لأن أغلبهم يمتلك الأسهم المضاربة والتي تشهد حاليًا عمليات تصحيح وانتقال السيولة لأسهم المؤشر الرئيسي.

وقال رامى حجازى خبير سوق المال، أنه

توقعات بمزيد من موجات البيع فى 2026

«هيبية الدولار» ضاعت أمام الذهب

إلى عدم تغيير السياسة النقدية أو حتى وجود فرص لرفع الفائدة.

فيما رأى كيث جوكس، رئيس إستراتيجية العملات الأجنبية في «سوسيتيه جنرال»، أن «مع احتمال حدوث إغلاق حكومي جزئي الآن، لا يزال هناك الكثير مما يثير قلق المراهنين على صعود الدولار».

وأضاف: «من المرجح أن يظل نمو أمريكا هو العامل المحدد لدى تيسير الفيدرالي للسياسة النقدية، وبالتالي ما إذا كان الدولار يمكن أن يضعف بشكل ملحوظ من مستوياته الراهنه». وشكلت التراجعات على استمرار ضعف الدولار الأمريكي نحو ثلثي تداولات عقود الخيارات على اليورو والدولار الأسترالي، كما انعكس القلق السائد في السوق بوضوح على تكاليف التحول: إذ قفزت تقلبات الدولار لأجل أسبوع إلى أعلى مستوياتها منذ أوائل سبتمبر الماضي.

إجمالاً، يمكن القول إن العملة الخضراء تتعرض لضغوط متزايدة، مدفوعة بالخوف بشأن تقادم العجز في الميزانية الأمريكية، ومخاطر العقوبات، والنزاعات التجارية، فضلاً عن وتيرة التحول المتسارعة نحو الذهب وأصول الاحتياطى الأخرى.



وتشير البيانات الأمريكية الأخيرة إلى أداء اقتصادي متماسك، ما يدفع المتعاملين إلى توقع إبقاء الاحتياطى الفيدرالي أسعار الفائدة دون تغيير هذا الأسبوع.

وعلى مدار بقية العام، تستمر الأسواق ما يقرب من خضين برقع نقطة مئوية، وهو ما يشكل تناقضًا صارخًا مع العديد من البنوك المركزية الكبرى الأخرى، حيث تتجه التوقعات

على دعم أمريكي لتعزيزين البن المتعثر، ما أعاد فتح الجدول بشأن احتمال تدخل منسق في أسواق العملات لتوجيه الدولار إلى مستويات أدنى مقابل الشركاء التجاريين الرئيسيين.

وقال ياسير فيارستيدت، محلل أول في مصرف «دانسكي بنك»: «إن عدم اليقين الذي يكتنف السياسة الأمريكية يعكس سلبًا بشكل لا

يبس فيه على الدولار».

وتبينها تهديدات الرئيس الأمريكي دونالد ترمب بالسيطرة على جرينلاند.

وعلى المدى الأطول، أسهمت مخاطر تتعلق باستقلالية الاحتياطى الفيدرالي، واتساع عجز الموازنة، والمخاوف بشأن الإسراف المالي، وتفاقم الاستقطاب السياسي، جميعها في الضغط على الدولار.

وجاءت أحدث موجة هبوط عقب مؤشرات

كتب: محمود نبيل،
واصل الدولار الأمريكي خسائره المستمرة منذ نهاية العام الماضي، تحت ضغط الأزمات الجيوسياسية والإقبال الكبير للحكومات والبنوك المركزية على شراء الذهب، الذي يُعد الملاذ الأمان الأكثر رواجًا خلال الأشهر القليلة الماضية، ما أوصله إلى مستوى قياسي في أول شهر بالعام الجديد ٢٠٢٦.

وحسب بلومبرج، فإن متداولي الدولار الأمريكي يضحون في الوقت الراهن أموالًا قياسية، تعد الأعلى على الإطلاق؛ للرهنة على تزايد موجة بيع العملة الخضراء، إذ أدى عدم الاستقرار السياسي في الولايات المتحدة إلى تهاافت واسع على عقود التحوط ضد تراجع الدولار.

وارتفعت شراء الخيارات القصيرة الأجل التي تحقق أرباحًا من تراجع الدولار، إلى أعلى مستوى لها منذ عام ٢٠١١.

انخفض مؤشر «بلومبرج» للدولار الفوري بما يصل إلى ٤.٤٪، ليبلغ أدنى مستوى له منذ مارس ٢٠٢٢، ما وصفت بأنه بعد أسوأ أسبوع للدولار منذ مايو.

يعكس الضعف أيضًا حذر المستثمرين عقب موجة من السياسات غير المتوقعة في واشنطن،

أعدت توزيع السيولة..

مراجعة المؤنترات تفتح فرصاً جديدة بالبورصة

تبادل أودارين الثلاثيني والسبعيني

وقال أحمد عبد الفتاح، خبير أسواق المال، إن المراجعة الدورية للمؤنترات لها تأثير فني بالدرجة الأولى أكثر منه تأثيرًا اقتصاديًا، ويظهر هذا التأثير على المدى القصير نتيجة دخول وخروج الأسهم، وما يترتب عليه من إعادة توزيع الأوزان النسبية داخل المؤنترات.

وأوضح أن هذه التغييرات تؤدي إلى تحركات إيجابية لصناديق المؤنترات والمحافظ المرتبطة بها، ما ينتج عنه تحركات سريعة في الأسعار صعودًا أو هبوطًا، مؤكدًا أن خروج سهم من مؤشر لا يعنى على الإطلاق ضعف السهم، وإنما هو إجراء روتيني هدفه أن يكون المؤشر أكثر تعبيرًا عن حركة السوق والنشاط الفعلي للأسهم.

وأضاف أن تأثير المراجعة يظل محدودًا على اتجاه السوق العام، لافتًا إلى أن المؤشر الرئيسي اقترب من مستهدفات تتراوح بين ٤٨ و ٤٩ ألف نقطة، مع ترجيح دخول السوق في مرحلة تهدئة أو حركة عرضية صحية، دون حدوث تراجعات حادة.

وأشار إلى توقع تبدال أدوار بين مؤشري EGX٣٠ وEGX٧٠، مع انتقال السيولة من الأسهم القيادية التي حققت صعودًا قويًا إلى الأسهم المتوسطة والصغيرة بحدًا عن فرص جديدة، ما يدعم أداء مؤشر السبعين مقابل هدوء نسبي في الثلاثيني.

ولفت إلى أن السوق المصري يتمتع حاليًا باتجاه عام قوى وسيولة مرتفعة ومتزايدة، مدفوعة بإجراءات تنظيمية جديدة، مثل تفعيل دور صانع السوق وأدوات التحوط، ما يعزز من أتران السوق. وأكد على أن الأسعار الحالية لا تعكس بعد القيم العادلة للعدد من الأسهم، خاصة في قطاعات مثل العقارات، التي تتداول بأقل من قيم أصولها، ما يشير إلى فرص إيجابية على المدى المتوسط والطويل.



من جميع المؤنترات، لكنها تتحرك إيجابيًا لاحقًا تمهيدًا للعودة مرة أخرى في المراجعات القادمة، موضحًا أن هذه الأسهم غالبًا ما تتعرض في البداية لضغوط بيئية قوية، قبل أن تستقر أوضاعها وتتحرر وفقًا لنتائج الأعمال والإصاحات الجوهرية.

وأكدت أن التواجد أو الخروج من المؤنترات لا يمثل إلغاء لفرص السهم، إذ تظل نتائج الأعمال هي المحكم الرئيسي في الأداء، لافتة إلى أن الارتعاعات التاريخية الحالية للمؤشر الثلاثيني تدعم الأسهم المضممة إليه، بينما تقلل الزخم مؤقتًا على الأسهم الخارجة.

قد يمنحها فرصة أكبر للصعود والنمو، بعدما كانت حركتها مقيدة داخل المؤشر الرئيسي نتيجة الالتزام بأوزان نسبية ثابتة تتبعها المؤسسات الأجنبية.

وأضافت أن الأسهم التي تدخل المؤشر الثلاثيني من السبعين قد تكون حركتها في البداية أقل زخمًا، إلا أن وجودها داخل المؤشر الرئيسي يدعم رؤية المستثمرين الأجانب لها، خاصة أن شريحة كبيرة منهم لا تستثمر إلا في أسهم EGX٣٠، ما يجعل إدراج السهم بمثابة ترويج استثماري أقوى له وقد يدفعه لموجات صعود لاحقة.

وأشارت إلى أن بعض الأسهم قد تخرج

أداء الأسهم وفقًا للتعديلات الجديدة، إلا أن الاتجاه العام الإيجابي مرشح للسيطرة على أداء المؤنترات بنهاية الربع الحالي.

الخروج من المؤنترات
ومن جانبها، رأت حنان زمسيس، خبيرة أسواق المال، أن المراجعات الدورية للمؤنترات تعد بالغة الأهمية، كونها تحدد الأوزان النسبية للأسهم داخل المؤنترات، كما توجه قرارات الاستثمار للمؤسسات العربية والأجنبية.

وأوضحت أن خروج بعض الأسهم من المؤشر الثلاثيني EGX٣٠ وانتقالها إلى مؤشر EGX٧٠

كتب: طه نبيل،

أنهت البورصة المصرية المراجعة الدورية نصف السنوية لمؤشرات السوق، على أن يبدأ تطبيق التغييرات اعتبارًا من أول فبراير ٢٠٢٦، بما يشمل حذف وانضمام عدد من الشركات وتعديل الأوزان النسبية للأسهم داخل المؤنترات، في خطوة يُنتظر أن يكون لها انعكاسات مباشرة على حركة التداول والسيولة خلال الفترة المقبلة.

وشملت المراجعة مؤشرات EGX٣٠ وEGX٧٠ وEGX١٠٠، إلى جانب مؤشرى الشريعة EGX٣٣ والأسهم منخفضة التقلبات LV-EGX٣٥، وذلك ضمن المراجعات الدورية التي تجريها إدارة البورصة مرتين سنويًا وفقًا لمعايير السيولة والقيمة السوقية.

أسهم جديدة في دائرة الاهتمام
وشهد المؤشر الرئيسي EGX٣٠ انضمام أربع شركات في مصر الجديدة للإسكان والتعمير، الصناعات الكيماوية المصرية - كيما، إيديتا للصناعات الغذائية، وأوراسكوم للاستثمار القابضة، وهي أسهم من المتوقع أن تحظى باهتمام متزايد من المؤسسات الاستثمارية مع إعادة هيكله المحافظ.

في المقابل، تم حذف عدد من الأسهم من المؤشر، من بينها سیدی كرير للبتروكيماويات - سيديك، مصر لإنتاج الأسمدة - موبكو، مدينة مصر للإسكان والتعمير، وبنك كريدى أجريكول مصر، وهو ما قد يعكس في صورة ضغوط بيئية قصيرة الأجل.

واستطلعت البورصجية آراء خبراء سوق المال في المراجعة التي تصنف سنوية للمؤنترات ومدى تأثيرها على السوق خلال الفترة المقبلة.

تشهيط السوق ودعم الاتجاه الإيجابي
من جانبه رأى مينا رفیق، خبير أسواق المال، أن المؤشر الرئيسي للبورصة EGX٣٠ يواصل الأداء الإيجابي منذ مطلع العام الجاري، في الوقت الذي شهد فيه مؤشر الشركات الصغيرة والمتوسطة



عام النمو الاقتصادي بدعم من الإجراءات الإصلاحية..

2026

ما يعزز احتياطات النقد الأجنبي ويقوّي زخم برنامج الإصلاح الاقتصادي. ويفضل هذه التطورات، تستعد مصر لمواجهة تحديات الاقتصاد العالمي بمرور أكبر، مما يمهد الطريق لعام أكثر استقراراً وجاذبية للاستثمار.

وقال محمد جاد، الرئيس التنفيذي لستاندرد تشارترد مصر إن مصر تدخل ٢٠٢٦ على أسس اقتصادية كلية أكثر قوة، مدعومة بتدفقات قوية من العملات الأجنبية، وتقدم مستمر في الإصلاحات الهيكلية، وتحسن مناخ الاستثمار.

وأضاف أن هذه العوامل جميعها تسهم في استقرار الاقتصاد واستعادة القدرة على التنبؤ.

فيتش سوليوشنز
رفعت وحدة أبحاث "بي إم آي"، التابعة لـ"فيتش سوليوشنز"، توقعها لنمو الاقتصاد المصري إلى ٥,٣٪ خلال ٢٠٢٥/٢٠٢٦، بزيادة ٠,٣٪ عن توقعاتها أكتوبر الماضي.

ويحسب مارييت حنا، كبيرة محللي مخاطر دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بالوحدة خلال ندوة افتراضية فإن محفزات النمو الرئيسية بمصر تتمثل في جذب الاستثمارات مع تراجع التكلفة والفائدة، وعودة الواردات إلى معدلاتها الطبيعية، ونمو الصادرات.

الإجمالي على مستوى منطقة الشرق الأوسط وأفريقيا.

وتوقع معهد ماستر كارد في تقريره تسارع معدل نمو اقتصاد مصر إلى ٤,٤٪ خلال ٢٠٢٦ لتأتي في المركز الثاني على مستوى منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بعد قطر التي من المتوقع أن تحقق نمواً بنسبة ٤,٩٪.

البنك الدولي
أبقى البنك الدولي على توقعات المنخفضة لنمو الاقتصاد المصري خلال العام المالي الحالي عند ٤,٣٪ دون تغيير.

كما أبقى البنك الدولي على توقعاته لنمو اقتصاد مصر العام المالي المقبل عند ٤,٨٪، يبدأ العام المالي في مصر أول يوليو وينتهي آخر يونيو من العام التالي.

بنك ستاندرد تشارترد
ويرى بنك ستاندرد تشارترد أن وضع النمو يتحسن بشكل عام في مصر مع ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي إلى ٤,٥٪ في السنة المالية ٢٠٢٦، بفضل نشاط أقوى في قطاعات التجارة والتصنيع والهدروكربونات.

كما يتوقع أن تساهم تدفقات السياحة واستقرار عائدات قناة السويس في هذا الانتعاش، مع انحسار الاضطرابات اللوجستية الإقليمية وعودة الثقة تدريجياً.



معهد ماستر كارد

توقع معهد ماستر كارد في تقريره الاقتصادي السنوي «التوقعات الاقتصادية ٢٠٢٦»، أن تحقق مصر ثاني أسرع معدل نمو للناتج المحلي

العالم على حزمة الدعم الدولية التي حصلت عليها مصر، والتي تضمنت اتفاقاً على برنامج تمويل بقيمة ٨ مليارات دولار، أسهم في تجاوز أسوأ أزمة اقتصادية تشهدها البلاد منذ عقود.

تنتهي في ٣٠ يونيو المقبل، تقل قليلاً عن تقديرات الحكومة المصرية التي تستهدف نمواً بنسبة ٥٪ بعد نمو نسبته ٤,٤٪ في ٢٠٢٤-٢٠٢٥.

يأتي هذا التحسن في نظرة الصندوق بعد قرابة

كتبت- منال عمر

تسود حالة من التفاؤل حول اتساع نمو الاقتصاد المصري خلال ٢٠٢٦ بعد أن رفعت مؤسسات دولية توقعاتها لنمو اقتصاد مصر المقبل بدعم نجاح الحكومة في تنفيذ إجراءات الإصلاح الاقتصادي.

خلال العام المالي الماضي اتسع نمو الاقتصاد المصري إلى ٤,٤٪ بدلا من ٢,٤٪ العام السابق، بعد العودة إلى تنفيذ برنامج الإصلاح الاقتصادي المدعوم من صندوق النقد الدولي بقرض بقيمة ٨ مليارات دولار.

كانت وزارة التخطيط رفعت توقعاتها لنمو اقتصاد مصر خلال العام المالي الحالي من ٤,٥٪ إلى ٥,٣٪ في ظل تطور وتحسن المؤشرات الاقتصادية.

صندوق النقد الدولي

رفعت توقعاته لنمو الاقتصاد المصري للمرة الثانية خلال ثلاثة أشهر، في مؤشر على تنامي ثقة المؤسسة الدولية في مسار تعافي مصر مرجحا اتساع نمو اقتصاد مصر بنسبة ٤,٧٪ في السنة المالية الجارية ٥,٤٪ في ٢٠٢٦-٢٠٢٧، مقارنة مع تقديرات بلغت ٤,٥٪ و ٤,٧٪ على التوالي في أكتوبر الماضي.

توقعات الصندوق للسنة المالية الجارية، التي

فرصة من ذهب

زود أو احتفظ بمدخراتك وممكن تكسب لحد كيلو ذهب لعملائنا ولكل عميل جديد

الحملة
سارية حتى
أغسطس

رقم التسجيل الضريبي ٦٦٢-٤٦٦-٢٠٠٠٠٠٠٠٠٠

البنك الأهلي المصري
NATIONAL BANK OF EGYPT



«محمد الأتربي»

البنك الأهلي المصري» يواصل عم الحولة بالمتنوعات الكبرى

كتبت- منال عمر

قال محمد الأتربي، الرئيس التنفيذي للبنك الأهلي المصري، ورئيس اتحاد البنوك المصرية والمصارف العربية، إنه متفائل بالأوضاع الاقتصادية والمصرفية والتقنية وتحسن جميع المؤشرات، ما ساهم في رفع التصنيف الائتماني لمصر خلال الفترة الأخيرة من جانب مؤسسة ستاندرد اند بورز، وفيتش، العالميتين، مؤكداً أن البنوك المصرية جاذبة للاستثمار وأن الاقتصاد سيواصل التحسن في ٢٠٢٦.

وأشار إلى أن الدين المتعثرة في البنوك المصرية يبلغ متوسطها محلياً ٢٪ من إجمالي محافظ القروض بهذه البنوك، ووصفها بالنسبة الجيدة جداً عالمياً.

وحول نمو الشمول المالي ودور البنوك في التنمية، أكد الأتربي أن العديد من المؤشرات الخاصة بالقطاع المصرفي تشير إلى معدلات نمو كبيرة، حيث يبلغ العائد على الأصول ٣٩٪، ونحو ٢٣ تريليون جنيه حجم الأصول، ١٤,٦٠٠ تريليون حجم الودائع، و٩,١٠٠ تريليون جنيه القروض.

وأشاد الأتربي بزيادة الحصيلة الضريبية بنحو ٣٦٪، دون رفع أسعار الضريبة أو ضغوط على الشركات والمؤسسات.

وخلال أول ٩ أشهر من العام الماضي، ارتفع صافي أرباح البنك الأهلي المصري بنحو ١٢٪ على أساس سنوي إلى نحو ١٣٢,٢٣ مليار جنيه.

كما ارتفع صافي الدخل من العائد بنحو ٢٤٪ خلال الربع الثالث من العام الحالي على أساس سنوي إلى نحو ٢٥٠,٩٢ مليار جنيه فيما زاد صافي الدخل من الأرباح والعمولات بنحو ٢٨٪ خلال أول ٩ أشهر من العام الحالي على أساس سنوي إلى نحو ٢٦,٢ مليار جنيه.

وارتفع رصيد ودائع عملاء البنك بنحو ١٣,٤٪ خلال أول ٩ أشهر من العام الحالي إلى نحو ٥,٦٣ تريليون جنيه بنهاية سبتمبر ٢٠٢٥.

وزاد رصيد محفظة القروض والتسهيلات المقدمة للعملاء بنحو ١٤,٥٪ خلال أول ٩ أشهر من العام الحالي إلى نحو ٤,٢٨ تريليون جنيه بنهاية سبتمبر الماضي.

وأنتت القروض المشتركة بالبنك الأهلي المصري عام ٢٠٢٥ بتحقيق نتائج متميزة وفقاً ونتائج التقييم التي أعدتها مؤسسة بلومبرج العالمية عن القائمة الخاصة بالقروض المشتركة والتي أظهرت حصول البنك الأهلي المصري على المركز الأول كأفضل بنك في السوق المصرفي المصري عن قيامه بأدوار وكيل التمويل ومرتب رئيسي ومسوق للتمويل وبنك المستندات.

وأظهرت النتائج أيضاً تحقيق البنك الأهلي المصري المركز الأول كبنك المستندات، المركز الثالث كوكيل للتمويل ومرتب رئيسي ومسوق للتمويل على مستوى قارة أفريقيا، كما أظهرت النتائج على مستوى منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا حصول البنك الأهلي المصري على المركز الأول كبنك المستندات، المركز السادس كوكيل للتمويل ومرتب رئيسي ومسوق للتمويل، حيث استطاع البنك الأهلي المصري إدارة ٣٣ صفقة تمويلية منها ٢٣ صفقة كوكيل للتمويل، وذلك بقيمة إجمالية تبلغ ٤٤٢,٣ مليار جنيه حتى خلال عام ٢٠٢٥.

وأكد الرئيس التنفيذي للبنك الأهلي المصري أن نتائج التقييم تعتبر بمثابة شهادة من مؤسسة دولية ذات ثقل ومصداقية كبيرة على المستوى الدولي لريادة البنك الأهلي المصري في مجال القروض المشتركة في مصر وأفريقيا ومنطقة الشرق الأوسط.

وأشار إلى أن هذا النجاح يأتي انعكاساً لحرص البنك المستمر على توفير الاحتياجات التمويلية اللازمة للمشروعات الكبرى التي تساهم في خلق قيمة مضافة للاقتصاد ودفع عجلة التنمية، ودعم خطط الدولة للنهوض بمختلف القطاعات الاقتصادية، مما يساهم بشكل إيجابي في دعم التنمية الاقتصادية المستدامة للبلاد وتوطين الصناعة وتوفير المزيد من فرص العمل للشباب المصري، وبما يعكس على تقليل الاستيراد وزيادة معدلات التصدير وبالتالي تحسين أداء الميزان التجاري وتعظيم موارد الاقتصاد المصري من العملات الأجنبية.



لا تشارك
بياناتك أو أرقامك
السرية مع أحد

تطبيق الشروط والأحكام

قاد «المركزي» للقضاء على السوق السوداء ورفع قيود الاستيراد.. كيف عبر «حسن عبد الله» من أسوأ أزمة نقد أجنبي؟

كتبت - منال عمر:

على مدار ٣ سنوات تمكن حسن عبد الله محافظ البنك المركزي من العبور بصبر بأكبر أزمة اقتصادية شهدتها بعد تكليف الرئيس بتوليته قائم بأعمال محافظ المركزي في أغسطس ٢٠٢٢.

كان حسن عبد الله، المصرفي المخضرم، قد كُلف في ١٧ أغسطس ٢٠٢٢ بمنصب القائم بأعمال محافظ البنك المركزي المصري بقرار جمهوري، خلفًا لطارق عامر الذي تقدم باستقالته قبل نهاية ولايته بسنة وثلاثة أشهر.

وحسب ما ينص عليه القانون، فإن تعيين محافظ البنك المركزي لمدة ٤ سنوات يتطلب موافقة مجلس النواب، وهو ما يُعد أمرًا غير ممكن حاليًا لحين انتخاب وتشكيل البرلمان الجديد. ومن ثم، من المرجح أن يقتصر القرار المرتقب على تكليف المحافظ المرتقب قائمًا بالأعمال لمدة عام.

خبرة مصرفية طويلة

يمتلك حسن عبد الله خبرة مصرفية تتجاوز ٤٠ عامًا، قضاهها أغلبها في البنك العربي الأفريقي الدولي، حيث شغل منصب الرئيس التنفيذي لنحو ١٦ عامًا حتى عام ٢٠١٨. كما تولى في عام ٢٠٢١ رئاسة مجلس إدارة الشركة المتحدة للخدمات الإعلامية.

وقد جاء تعيينه محافظًا للبنك المركزي في وقت بالغ الصعوبة، تزامنًا مع أزمة حادة في النقد الأجنبي، وانتشار السوق السوداء، وتضاعف معدلات التضخم، وهي تحديات تطلبت تدخلًا فوريًا حاسمًا.

كيف ساهم عبد الله بالعبور باقتصاد مصر من أسوأ أزمة نقد أجنبي؟

الدولة وتقرير سعر الصرف

تمكن حسن عبد الله خلال فترة ولايته الثانية من توحيد سعر الصرف والقضاء على السوق السوداء بعد الإعلان عن تحرير سعر الصرف في ٦ مارس ٢٠٢٤ بهدف سد فجوة النقد الأجنبي والقضاء على الدولار.

وساهم ذلك في عودة ثقة المستثمرين بالاقتصاد المصري

وضبط أسعار السلع وتديبر الدولار لكافة المستوردين وترك تحديد قيمة الجنيه للعرض والطلب من النقد الأجنبي. وشهد سعر صرف الجنيه تذبذبًا أمام الدولار صعودًا وهبوطًا بعد قرار تحرير سعر الصرف، فبعد أن انخفض إلى أدنى مستوى له في ٩ أبريل الماضي عاد للارتفاع إلى أعلى مستوى له منذ عامين تحت الـ ٤٧ جنيهاً للشراء في الأسبوع الماضي. وأكد صندوق النقد الدولي في وثائق سابقة له تعهد البنك المركزي المصري باتباع سعر صرف مرن لتكثيف الاقتصاد من مواجهة أي أزمة خارجية.

التضخم والفائدة

انخفض معدل التضخم على مستوى مدن إلى ١٢,٣٪ في ديسمبر بعد أن قفز إلى أعلى مستوى قياسي له عند ٣٨٪ في سبتمبر ٢٠٢٣، بفضل إدارة المركزي السياسة النقدية بكفاءة.

عززت سياسة البنك المركزي بالحفاظ على سعر الفائدة مرتفع على مدار ٤ سنوات ونصف ونصف في تحجيم التضخم وامتصاص السيولة الزائدة قبل أن يعكس اتجاهه ويخفض سعر الفائدة بعد أن اطمئن أن التضخم يتراجع بشكل مستدام.

خفض البنك المركزي سعر الفائدة ٧,٢٥٪ لأول مرة منذ ٤ سنوات ونصف خلال ٢٠٢٥ على ٥ مرات لتتراجع إلى ٢٠٪ للإيداع و٢١٪ للإقراض.

رفع القيود على الاستيراد

بعد تحرير سعر الصرف رفع القيود على الاستيراد بهدف سد احتياجات السوق وأن تكون الجبهة

الوحيدة لتدبير الدولار. بعد وفرة النقد الأجنبي أغنى عبدالله قرار اشتكى منه العديد من التجار وهو اقتصر الاستيراد على الاعتمادات المستندية دون خطابات الضمان والذي ارتبط ظهور هذا القرار بأزمة النقد الأجنبي.

كما رفع عبد الله بداية العام الحالي القيود على تمويل ١٣ سلعة ترفيهية وكما تلي وتترك تمويلها في يد كل بنك دون الحاجة للحصول على موافقة مسبقة منه.

كانت القائمة تضم السيارات كاملة الصنع، والهواتف المحمولة وكاميرات الفيديو، ونباتات وبيذور غذائية، والفواكه الطازجة، والكافور،

والمجوهرات واللؤلؤ، والتلفزيونات والأجهزة الكهربائية، والملابس الجاهزة، ولعب الأطفال، والإطارات المستعملة، والمفروشات والأثاث، فضلاً عن المعدات الثقيلة.

رفع القيود على البطاقات الدولية

شهد عملاء بطاقات الائتمان الكريدت كارد» انفرجة في رفع تديبر الدولار للعملاء المسافرين خارج مصر إلى ١٠ آلاف دولار وهي تعد أعلى مرونه منذ فبراير ٢٠٢٢.

وكذلك خفض الرسوم على المعاملات الدولية باستخدام بطاقات الائتمان الكريدت كارد» إلى ٣٪ بدلا من ٥٪ لتعود إلى سابق عهدها قبل ٣ سنوات للمرة الثانية في ٢٠٢٥.

كانت البنوك شددت التعاملات على استخدام الكريدت كارد» خارج مصر والشراء من المواقع الأجنبية من داخل مصر ورفعت العمولة إلى ١٠٪ قبل خفضها وتحجيم التعاملات قبل الانفراجة الأخيرة.

احتياطي النقد الأجنبي قفز احتياطي النقد الأجنبي خلال سنة ونصف بنحو ١٨ مليار دولار ليرتفع إلى مستوى قياسي يتخطى ٥١ مليار دولار بنهاية ديسمبر الماضي وهو ما يحسب لعبدالله.

لكن هذا الارتفاع إلى ٨ مليارات دولار واعتماد المراجعتين الأولى والثانية المؤجلتين منذ ٢٠٢٣ في أبريل ٢٠٢٤ ثم المراجعة الثالثة والرابعة في أغسطس الماضي ومن المراقب اعتماد المراجعة الخامسة والسابعة خلال الأيام المقبلة.

التاريخي ارتبط جزءا كبير منه بتوقيع مصر على أكبر صفقة استثمارية بقيمة ٣٥ مليار دولار مع الإمارات بهدف تطوير مشروع رأس الحكمة المطل على البحر الأبيض المتوسط.

كان صندوق النقد الدولي كشف في وقت سابق في وثائق المراجعة الأولى والثانية عن حصول المركزي على ١٥ مليار دولار من صفقة رأس الحكمة لتدعيم احتياطي النقد الأجنبي وتسوية فجوة صافي الأصول الأجنبية للقسط المصرفي.

انتعاش صافي الأصول الأجنبية للبنوك وصل إجمالي عجز صافي الأصول الأجنبية للبنوك شاملة البنك المركزي المصري إلى ٢٩ مليار دولار في يناير ٢٠٢٤ قبل صفقة رأس الحكمة والإصلاحات الأخيرة.

تحول صافي الأصول الأجنبية لدى القطاع المصرفي المصري، بما في ذلك البنك المركزي إلى فائض مسجلا ٢٠ مليار دولار بنهاية نوفمبر، وفق بيانات رسمية منشورة على موقع البنك المركزي المصري. صافي الأصول الأجنبية يمثل ما تملكه

البنوك من ودائع ومدخرات بالعملات الأجنبية، ويكون قابلاً للتسييل في الأوقات التي يحتاج فيها البنك إلى سيولة لسداد التزاماته.

عودة المفاوضات مع صندوق النقد الدولي

ساهم حسن عبدالله بدورا رئيسيا في عودة المفاوضات الجمدة مع صندوق النقد الدولي بعد قرار تحرير سعر الصرف في مارس ٢٠٢٤ وإتمام المراجعات المؤجلة. ووافق صندوق النقد الدولي على رفع قيمة قرض مصر من ٣ مليارات دولار إلى ٨ مليارات دولار واعتماد المراجعتين الأولى والثانية المؤجلتين منذ ٢٠٢٣ في أبريل ٢٠٢٤ ثم المراجعة الثالثة والرابعة في أغسطس الماضي ومن المراقب اعتماد المراجعة الخامسة والسابعة خلال الأيام المقبلة.

بعد مكاسب 2025 بسبب زيادة التدفقات..

الجنيه يخوض تحدي الـ «45» مع الدولار

كتبت - منال عمر:

تسود حالة من التفاؤل بين المصرفيين والاقتصاديين بشأن مستقبل سعر صرف الجنيه مقابل الدولار خلال عام ٢٠٢٦، في ظل تنامي زخم تدفقات النقد الأجنبي من مصادره المختلفة، ما يسهم في تخفيف الضغوط على العملة المحلية.

ويتزامن ذلك مع تزايد تفاؤل مؤسسات التمويل الدولية حيال تحسن سعر الجنيه خلال الفترة المقبلة، مدفوعًا باستمرار تنفيذ برنامج الإصلاح الاقتصادي، والحفاظ على مرونة سعر الصرف من جانب البنك المركزي المصري.

ولأول مرة منذ نحو ٣٠ شهرًا، تراجع سعر الدولار إلى أقل من ٤٧ جنيهاً خلال تعاملات البنوك، مدفوعًا بزخم تدفقات الأموال الساخنة، المتمثلة في الاستثمارات الأجنبية بأذون وسندات الخزانة المحلية، إلى جانب تزايد تنازلات العملاء عن الدولار، تخوفًا من استمرار تراجعهم.

ومنذ قرار البنك المركزي تحرير سعر الصرف في مارس ٢٠٢٤، عادت تدفقات النقد الأجنبي إلى القنوات الرسمية بالبنوك وشركات الصرافة، بعد القضاء على السوق الموازية لتجارة العملة، والتزام مصر بنظام سعر صرف مرن يحدد قيمة

الجنيه وفق آليات العرض والطلب.

وارتفع سعر صرف الجنيه بنحو ٦,٠٢٪ خلال العام الماضي مقابل الدولار، ليُسجل خلال تعاملات البنوك اليوم ٤٧,٣٩ جنيه للشراء و٤٧,٤٩ جنيه للبيع، وهو أعلى مستوى له منذ عام، مدفوعًا بتدفقات الاستثمار الأجنبي غير المباشر في أدوات الدين المحلية، وزيادة تحويلات المصريين العاملين بالخارج، وتحسن إيرادات السياحة.

وتوقع محمود نجلة، المدير التنفيذي لأسواق النقد والدخل الثابت بشركة الأهلي للاستثمارات المالية، أن تشهد العملة المحلية تحسناً تدريجياً لتتقرب من مستوى ٤٥ جنيهاً للدولار، في ظل تزايد تدفقات النقد الأجنبي.

دخول استثمار أجنبي مباشر

وأكد نجلة أن جهود الدولة لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة خلال الفترة الحالية ستسهم في تعزيز قوة الجنيه مقابل الدولار بشكل أكثر استدامة.

وكانت مصر تسلمت الدفعة الأولى بقيمة ٣,٥ مليار دولار من قطر قبل نهاية العام الماضي، ضمن استثمارات مخصصة لتطوير منطقتي سملا وعلم الروم، ومن المتوقع أن تصل إلى سبتمبر ٢٠٢٥.

استثمارات المشروع إلى نحو ٣٠ مليار دولار.

كما تخطط الحكومة لطرح ٨ شركات أمام المستثمرين أو في البورصة خلال العام الحالي، بهدف توفير سيولة إضافية وتخفيف الضغوط الناتجة عن النفقات العامة.

عودة إيرادات قناة السويس

من جانبه، رجح هاني جنيبة، رئيس وحدة البحوث بشركة الأهلي فاروس لتداول الأوراق المالية، تراجع سعر الدولار أمام الجنيه إلى مستوى ٤٥ جنيهاً خلال العام الحالي، استنادًا إلى توقعاته بعودة حركة الملاحة في قناة السويس إلى طبيعتها، بما يعزز الإيرادات السنوية بنحو ٥ مليارات دولار، تضاف إلى موارد السياحة وتحويلات المصريين العاملين بالخارج.

وأظهرت بيانات ميزان المدفوعات للربع الأول من العام المالي ٢٠٢٥-٢٠٢٦ ارتفاع إيرادات رسوم المرور بقناة السويس بنسبة ١٢,٤٪ على أساس سنوي، لتسجل نحو ١,٠٥ مليار دولار. كما ارتفعت تدفقات النقد الأجنبي من خمسة مصادر رسمية بنحو ١٩,٤٪ خلال الربع الأول من العام المالي الحالي على أساس سنوي، لتصل إلى نحو ٣,١ مليار دولار خلال الفترة من يوليو إلى سبتمبر ٢٠٢٥.

وتشمل هذه المصادر تحويلات المصريين العاملين بالخارج، وإيرادات السياحة، وقناة السويس، وحصيللة الصادرات، والاستثمار الأجنبي المباشر.

فترة غير مسبوق لتحويلات المصريين بالخارج

وفي السياق ذاته، قال محمد عبدالعال، الخبير المصرفي، إن مستوى ٤٧ جنيهاً للدولار يمثل حاليًا نقطة توازن بين قوى العرض والطلب في سوق الصرف.

وأوضح أن مؤشرات التدفقات الدلارية تبدو إيجابية، في ظل ارتفاع تحويلات المصريين بالخارج، وتحسن صافي الأصول الأجنبية، وزيادة موارد السياحة والصادرات، إلى جانب توقعات بعودة تدريجية لإيرادات قناة السويس بحلول نهاية عام ٢٠٢٦.

وكان البنك المركزي المصري قد أعلن، قبل أيام، تحقيق تحويلات المصريين العاملين بالخارج قفزة بنسبة ٤٢,٥٪ خلال أول ١١ شهرًا من عام ٢٠٢٥، لتسجل أعلى مستوى تاريخي عند نحو ٣٧,٥ مليار دولار، مقارنة بنحو ٢٦,٣ مليار دولار خلال الفترة نفسها من العام السابق. وأضاف عبدالعال أن تراجع سعر الدولار

إلى مستويات أقل، مثل ٤٦ أو ٤٥ جنيهاً، يظل ممكنًا من الناحية النظرية، لكنه يواجه عوامل ضاغطة، أبرزها التزامات الدين الخارجي، التي تمثل ضغطًا مستمرًا على سوق الصرف.

وأشار إلى أن استمرار التدفقات الإيجابية، في ظل غياب تصاعد التوترات الجيوسياسية، قد يسمح بتحركات أوسع للجنيه، ولكن دون قفزات حادة أو سريعة.

زخم الأموال الساخنة

وفي السياق نفسه، رجح محمد بدره، الخبير المصرفي، استمرار سعر صرف الجنيه في نطاق يتراوح بين ٤٧ و٤٩ جنيهاً خلال العام المقبل، بشرط استمرار تدفقات الأموال الساخنة.

وحسب بيانات البنك المركزي، جذبت مصر نحو ٢٩ مليار دولار من الاستثمارات الأجنبية في أذون الخزانة المحلية خلال أول ١٧ شهرًا

من تحرير سعر الصرف، ليرتفع إجمالي رصيد استثمارات المحافظ إلى نحو ٤٢,٤ مليار دولار بنهاية يوليو الماضي.

توقعات مؤسسات دولية

وعلى صعيد التوقعات الدولية، حسن بنك ستاندرد تشارترد توقعاته لسعر صرف الجنيه مقابل الدولار خلال عام ٢٠٢٦، ليرجع وصول سعر الدولار إلى نحو ٤٧,٥ جنيه بنهاية الربع الأول من العام، بدلًا من ٤٩ جنيهاً في تقديرته السابقة.

كما توقع البنك، في تقرير صدر له في وقت سابق، أن يسجل سعر الدولار نحو ٤٩ جنيهاً بنهاية عام ٢٠٢٦، مقارنة بتقديرات سابقة عند ٥١ جنيهاً، مدفوعًا بتحسين كلي في أداء الاقتصاد المصري، بدعم من تدفقات قوية للعملة الأجنبية، وتحسن الموازين الخارجية، وتقدم ملحوظ في تنفيذ الإصلاحات الهيكلية.

وفي السياق ذاته، عدلت فيتش سولوشنز، التابعة لوكالة فيتش للتصنيف الائتماني، نظرتها لسعر صرف الجنيه خلال عام ٢٠٢٦ إلى نطاق يتراوح بين ٤٧ و٤٩ جنيهاً للدولار، مقارنة بتوقعات سابقة كانت تشير إلى مستوى ٤٩ جنيهاً فقط.



توقعات من المصرفيين وبنوك الاستثمار بموجة جديدة.. «مزاد» على خفض أسعار الفائدة في 2026



كاتب - منال عمر ويسر جمعه

رفع مصرفيون وبنوك استثمار محلية وعالمية توقعاتهم بخفض البنك المركزي لسعر الفائدة بين ٢٪ و ٣٪ خلال ٢٠٢٦ بعد موجة التخفيضات خلال ٢٠٢٥. وكان البنك المركزي خفض سعر الفائدة لأول مرة منذ ٤ سنوات ونصف بإجمالي ٧.٢٥٪ خلال العام الحالي على ٥ مرات آخرها ١٪ الخميس الماضي إلى ٢٠٪ للإيداع و ٢١٪ للإقراض. جاء ذلك بعد أن رفع أسعار الفائدة بـ ١٩٪ من مارس ٢٠٢٢ حتى مارس ٢٠٢٤ لتصل إلى مستويات قياسية بـ ٢٧.٢٥٪ للإيداع و ٢٨.٢٥٪ للإقراض. وتوقع محمد الإترابي، الرئيس التنفيذي للبنك الأهلي المصري، أن يواصل البنك المركزي خفض أسعار الفائدة خلال العام المقبل، بنسبة تتراوح بين ٤٪ و ٥٪، في ظل استمرار تراجع معدلات التضخم. وأوضح أن توقعات البنك الأهلي تشير إلى استمرار تباطؤ التضخم إلى ما دون ١٣٪ خلال الفترة المقبلة، ما يتيح مساحة إضافية لمزيد من خفض في أسعار الفائدة بين ٤٪ و ٥٪.

وأشار إلى أن تراجع أسعار الفائدة سينعكس إيجاباً على تباطؤ معدلات التضخم وزيادة الإنتاج، بما يسهم في خفض أسعار السلع، باعتبار أن سعر الفائدة أحد مكونات تكلفة المنتج النهائي. كان معدل التضخم يهدم مصر تباطؤاً إلى ١٢.٣٪ في نوفمبر الماضي بعد أن وصل إلى مستويات قياسية بـ ٣٨٪ في سبتمبر ٢٠٢٢ تحت ضغط تراجع قيمة الجنيه. ورجح هاني أبو الفتوح خبير اقتصادي أن يخفض البنك المركزي أسعار الفائدة خلال العام المقبل بنسبة تتراوح بين ٧٪ و ٨٪، في ظل استمرار تراجع معدلات التضخم وفق المستهدفات المعلنة.

وأوضح أن كل المؤشرات تشير إلى تباطؤ معدل التضخم العام المقبل مما يجعل الباب مفتوح أمام المركزي للمزيد من خفض. وتوقع إى أف جى هيرميس خبير أسعار البنك المركزي لأسعار الفائدة بنسبة ٧٪ خلال العام المقبل بعد انسحاب الضغوط التضخمية. كان المركزي أكد في تقريره أن يرفع تباطؤ انخفاض التضخم خلال العام المقبل فإنة

وتوقع الإترابي أن يخفض سعر الفائدة على «الكوريدور» بنحو ٥٪ لكل من الإقراض والودائع، مشيراً إلى أن تراجع أسعار الفائدة يصب في مصلحة المقترضين مع انخفاض تكلفة الاقتراض. وتوقع هشام عز العرب الرئيس التنفيذي للبنك التجاري الدولي خفض البنك المركزي لسعر الفائدة بين ٦٪ و ٧٪ بنهاية العام الحالي لتتراوح إلى ١٣٪ و ١٤٪ على الإيداع والإقراض. وأكد أن خفض سعر الفائدة يمنح الشركات ميزة تنافسية أكبر، ويسهم في دعم قدرتها على التوسع وزيادة الصادرات، لافتاً إلى أن ارتفاع أسعار الفائدة غالباً ما يكون مرحلة مؤقتة تختلف حدتها من اقتصاد إلى آخر، قبل أن تعود إلى الاستقرار.

وتوقع محمد عبد العال الخبير المصرفي استمرار البنك المركزي في اتباع سياسة نقدية توسعية خلال العام المقبل، مرجحاً خفض أسعار الفائدة بنسبة تتراوح بين ٣٪ و ٥٪ خلال عام ٢٠٢٦، بدعم من استمرار تراجع التضخم.



هاني أبو الفتوح



محمد عبد العال



محمد الإترابي

ويرى عبدالعزيز أن المركزي سيظل حريصاً على عدم الدخول في دورة تيسير سريعة، حتى لا يفقد السيطرة على توقعات التضخم، خاصة في ظل احتمالات تقلب أسعار السلع عالمياً.

ويتوقع أسلم عصام، الخبير الاقتصادي، أن يكون عام ٢٠٢٦ عاماً لمزيد من التخفيضات المتدرجة في أسعار الفائدة، مدفوعة

إلى ١١.٢٥٪ خلال العام المقبل إلى ١١.٢٥٪ و ٩٪ خلال الربع الرابع من ٢٠٢٦. وأوضح هيرميس أن هذه التخفيضات المحتملة لأسعار الفائدة حادة نوعاً ما، لكنها تظل معقولة، مع الأخذ في الاعتبار أن أسعار الفائدة الحقيقية ستكون عند ٥٪ على الأقل. وتوقعت فيتش سوليوشنز، أن يخفض البنك المركزي سعر الإقراض الرئيسي بنحو

سيسير اتجاهه النزولي المستهدف بين ٥٪ و ٩٪ خلال الربع الرابع من ٢٠٢٦. وأوضح أن كل المؤشرات تشير إلى تباطؤ معدل التضخم العام المقبل مما يجعل الباب مفتوح أمام المركزي للمزيد من خفض. وتوقع إى أف جى هيرميس خبير أسعار البنك المركزي لأسعار الفائدة بنسبة ٧٪ خلال العام المقبل بعد انسحاب الضغوط التضخمية. كان المركزي أكد في تقريره أن يرفع تباطؤ انخفاض التضخم خلال العام المقبل فإنة

«هنتام عكائنة».. سنة أولى أرباح غير مسبوقه مع «بنك مصر»

تغطي جميع أنحاء العالم، كما يمتلك البنك شبكة متطورة من آلات الصراف الآلي ATM تصل إلى نحو ٦,١٥٠ آلة صراف آلي بنهاية نوفمبر ٢٠٢٥، مجهزة ومزودة بأحدث التقنيات التكنولوجية. كما يقوم بنك مصر بتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر من خلال فروع المنتشرة بجميع المحافظات وذلك بمختلف المجالات الصناعية والزراعية والخدمية. وقد بلغت محفظة قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر نحو ٤٢.٤ مليار جنيه بنهاية ديسمبر ٢٠٢٤، ونحو ٤٩.٢ مليار جنيه بنهاية أكتوبر ٢٠٢٥ بمعدل نمو ١٦٪ عن الأصدء بنهاية ديسمبر ٢٠٢٤، وبلغ عدد عملاء محفظة المشروعات الصغيرة والمتوسطة ما يزيد عن ١٣٤ ألف عميل في أكتوبر ٢٠٢٥.

مختلفة لميكنة المرتبات لشركات قطاع الأعمال العام والخاص عن طريق تقديم مجموعة متنوعة من منتجات تحويل المرتبات (بطاقات مرتبات - حسابات مرتبات) حيث بلغ عدد الشركات المتعاقد مع البنك ٣٩٦٢ شركة بعدد بطاقات ١,٦٣ مليون بطاقة وكذلك ما يزيد عن ٤٩١ ألف حساب. وفي إطار الشمول المالي يحرص البنك على إتاحة الخدمات المالية لمختلف فئات المجتمع من خلال التوسع الجغرافي، حيث يمتلك بنك مصر واحدة من أكبر شبكات الفروع داخل جمهورية مصر العربية تخطت ٨٨٦ فرعاً حتى نهاية نوفمبر ٢٠٢٥، فضلاً عن تواجده الإقليمي والدولي من خلال ٥ فروع في الإمارات وفرع في فرنسا، إلى جانب بنوك تابعة في لبنان وألمانيا ومؤخراً جيوتي ومكاتب تمثيل في الصين، روسيا، وكوريا الجنوبية، وإيطاليا، وكينيا، هذا بخلاف شبكة واسعة من البنوك المرابطة



خلال دعم وتحفيز استخدام وسائل الدفع الإلكترونية. وفي سبيل ذلك قام البنك بتقديم حلول

مع خطة البنك المركزي لتعزيز جهود الشمول المالي من أهمها: التحول من المجتمع النقدي إلى المجتمع اللانقدي من

ويولى بنك مصر اهتماماً كبيراً بالشمول المالي ويعمل من خلال عدة محاور تماشياً

تمكن هشام عكاشة الرئيس التنفيذي لبنك مصر من تحقيق أرباح قياسية خلال أول عام من توليه المنصب حيث ارتفع صافي الأرباح بنحو ٤٨٪ خلال الربع الثالث من العام الحالي على أساس سنوي إلى نحو ١٨,١٢ مليار جنيه بنهاية سبتمبر ٢٠٢٥. وزاد صافي الدخل من العائد بشكل طفيف بنحو ٢٪ خلال الربع الثالث من ٢٠٢٥ على أساس سنوي إلى نحو ٢٦,٨ مليار جنيه، وفق القوائم المالية للبنك. وارتفع صافي الدخل من الأرباح و العائدات بنحو ٢٧٪ خلال الربع الثالث من العام الحالي إلى نحو ٨ مليارات جنيه. وزاد رصيد القروض والتسهيلات المقدمة للعملاء بنحو ١٣٪ خلال أول ٩ أشهر من العام الحالي إلى نحو ١,٢٥ تريليون جنيه بنهاية سبتمبر الماضي. وارتفع رصيد ودائع العملاء بنحو ١٦٪ خلال أول ٩ أشهر من العام الحالي إلى نحو ٢,٠٩ تريليون جنيه بنهاية سبتمبر الماضي.

بعد تراجع ل 11.8% في ديسمبر 2025.. هل يقرب «التضخم» من «مستهدفات المركزي» خلال 2026؟

وتؤكد شيماء وجيه، أن اقتراب التضخم من مستهدفات البنك المركزي خلال ٢٠٢٦ يظل سيناريو ممكناً، لكنه مشروط باستمرار الانضباط النقدي، وتماسك السياسة المالية، وتحسن بيئة العرض المحلي، مؤكداً أن الرهان الحقيقي لا يكمن في رقم التضخم ذاته، بل في تثبيت اتجاهه النزولي وتحويل استقرار الأسعار إلى قاعدة لنمو اقتصادي مستدام. ويؤكد الدكتور أشرف غراب، الخبير الاقتصادي ونائب رئيس الاتحاد العربي للتعمية الاجتماعية، أن استدامة تراجع معدل التضخم تؤكد أنه يسير في طريق التراجع خلال الشهور المقبلة، مدفوعاً بعدد من العوامل الإيجابية.



أشرف غراب



شيماء وجيه



وائل ماسري



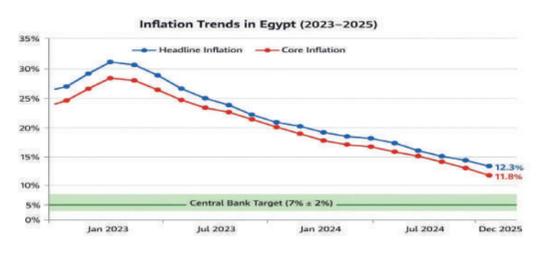
محمد الإترابي

الرئيسية في دولة المستهلك المصري. وتوضح أن الانخفاض الأخير جاء نتيجة تفاعل عدة عناصر، في مقدمتها أثر سنة الأساس، وامتصاص الصدمات السعرية السابقة، وتراجع حدة الضغوط المرتبطة بالعرض، إلا أن السؤال الجوهري لا يتعلق بما تحقق، بل بمدى استدامته خلال عام ٢٠٢٦.

بشكل متكرر، وهو ما ساهم في كبح الطلب الكلي وامتصاص فائض السيولة. كما يشير إلى أن التطورات الإيجابية في الأسواق العالمية، خاصة تراجع أسعار السلع الغذائية والطاقة مقارنة بزوجتها في عام ٢٠٢٢، ساهمت في تخفيف ضغوط التضخم المستورد، وهو أحد المكونات

ويعد هذا التراجع إلى عدة عوامل، في مقدمتها استقرار سعر صرف الجنيه مقابل العملات الأجنبية بعد مرحلة من التقلبات الحادة، ما خفف من الضغوط التضخمية الناتجة عن ارتفاع تكاليف الواردات، إلى جانب نجاح البنك المركزي في تبنى سياسة نقدية تقييدية عبر رفع أسعار الفائدة

ويشير أبو الفتوح إلى أن فقرة مؤشر أسعار المنتجين (PPI) بنسبة ١٢.٩٪ تمثل إنجازاً ميكزاً يؤكد أن الغلاء يشغل حاليًا داخل المصانع نتيجة تكلفة الطاقة والمدخلات المستوردة قبل أن يصل أثره إلى المستهلك النهائي. ويرى أبو الفتوح أن أداء سعر الفائدة فقدت جزءاً من هائلتها، لأن الأزمة الحقيقية تكمن في خلل الميزان التجاري، حيث لا تزال مصر تستورد أكثر مما تصدر بقيمة تبلغ نحو ٣,٢ مليار دولار، وهو ما يمثل التهديد الحقيقي لقيمة الجنيه، ويجعل أي تحسن في



كاتب - ياسر جمعه

سجل معدل التضخم الأساسي في مصر تراجعاً إلى ١١.٨٪ على أساس سنوي خلال ديسمبر ٢٠٢٥، مقارنة بـ ١٢.٥٪ في نوفمبر، وفقاً لبيانات البنك المركزي المصري، وهو تطور يعكس تحسناً نسبياً في المؤشرات السعرية بعد فترة طويلة من الضغوط التضخمية المرتفعة. ويشير هذا التراجع تساوؤات مهمة حول مدى استدامة مسار النزولي للتضخم خلال عام ٢٠٢٦، ومدى اقترابه من المستهدفات التي حددتها السياسة النقدية، في ظل تداخل عوامل متعددة تشمل تطورات سعر الصرف، وحركة التدفقات الدولارية، واتجاهات السياسة النقدية والمالية، فضلاً عن المتغيرات الخارجية المرتبطة بالأسواق العالمية. وبينما تشير بعض المؤشرات إلى تحسن تدريجي في بيئة الأسعار، يرى خبراء أن قراءة أرقام التضخم تحتاج إلى تحليل أعمق يوازن بين نجاح السياسات النقدية من جهة، والتحديات الهيكلية التي لا تزال تؤثر على جانب العرض والتكاليف من جهة أخرى.

ويرى هاني أبو الفتوح، الخبير المصرفي، أن تراجع التضخم الأساسي إلى ١١.٨٪ لا يمكن قراءته بمعزل عن تراجع نصيب الفرد من الناتج المحلي بنسبة ١٠.٦٪، معتبراً أن هذا الهبوط يعكس مزيداً من نجاح نسبي في تقييد العروض النقدي، وإشارة ميكزاً للدخول في حالة ركود تضخمي، حيث أصبح التراجع الحاد في الطلب الاستهلاكي هو المحرك الرئيسي لتباطؤ نمو الأسعار وليس بالضرورة زيادة العروض السلمي. ويشير أبو الفتوح إلى أن فقرة مؤشر أسعار المنتجين (PPI) بنسبة ١٢.٩٪ تمثل إنجازاً ميكزاً يؤكد أن الغلاء يشغل حاليًا داخل المصانع نتيجة تكلفة الطاقة والمدخلات المستوردة قبل أن يصل أثره إلى المستهلك النهائي. ويرى أبو الفتوح أن أداء سعر الفائدة فقدت جزءاً من هائلتها، لأن الأزمة الحقيقية تكمن في خلل الميزان التجاري، حيث لا تزال مصر تستورد أكثر مما تصدر بقيمة تبلغ نحو ٣,٢ مليار دولار، وهو ما يمثل التهديد الحقيقي لقيمة الجنيه، ويجعل أي تحسن في

ارتفاع محفظة القروض إلى 251 مليار جنيه..

قفزة كبيرة في أرباح «بنك القاهرة»

وسجل إجمالي محفظة القروض 251 مليار جنيه بنهاية سبتمبر الماضي بنمو وصل إلى 11% في أول 9 أشهر مقارنة بنهاية ديسمبر 2024. وجاء النمو مدفوعاً بزيادة في قروض الشركات والبنوك بمبلغ 13.1 مليار جنيه و8.1 مليار جنيه في قروض الأفراد. وسجلت ودائع العملاء ارتفاعاً بقيمة 45 مليار جنيه خلال أول 9 أشهر من 2025 لتصل إلى 297 مليار جنيه بنسبة زيادة 13% بنهاية سبتمبر 2025. مقارنة بـ 352 مليار جنيه مصري بنهاية ديسمبر 2024.

واستحوذت ودائع العملاء الأفراد على 58% من إجمالي الودائع، بينما استحوذت ودائع الشركات والمؤسسات على 42% من إجمالي الودائع في نهاية سبتمبر 2025. وبلغت القروض غير المنتظمة 4.7% من إجمالي محفظة القروض بنهاية سبتمبر الماضي، كما بلغت نسبة تغطية مخاطر القروض غير المنتظمة 153%، حيث بلغ رصيد مخصصات خسائر القروض 18.1 مليار جنيه مصري بنهاية سبتمبر 2025.

وبلغت نسبة الشريحة الأولى لرأس المال 10.9% من الأصول المرجحة بالخاطر، كما بلغت نسبة معيار كفاية رأس المال 19.4% بنهاية سبتمبر 2025.



قفز صافي أرباح بنك القاهرة بنسبة 46% خلال أول 9 أشهر من العام الحالي على أساس سنوي إلى نحو 12.6 مليار جنيه مقارنة بنحو 8.6 مليار جنيه بنفس الفترة من العام الماضي. وزاد صافي الدخل من العائد بنسبة 25% خلال أول 9 أشهر من العام الحالي على أساس سنوي إلى 25.1 مليار جنيه بدعم زيادة عوائد القروض والإيرادات المشابهة بنسبة 22%، وزيادة تكلفة الودائع والتكاليف المشابهة بنسبة 19%.

وفي نفس الوقت ارتفعت الإعانات والمعمولات بنسبة 9% خلال أول 9 أشهر من العام الحالي إلى 4.6 مليار جنيه، مقارنة بـ 4.2 مليار جنيه بنهاية سبتمبر 2024. فيما زادت الإيرادات التشغيلية إلى 30.6 مليار جنيه مقارنة بـ 25.1 مليار جنيه بنهاية سبتمبر 2024 بمعدل نمو 22% سنوي.

وأوضح البنك في بيانه أن المصروفات الإدارية ارتفعت خلال أول 9 أشهر من 2025 بقيمة 1.9 مليار جنيه بزيادة 24% على أساس سنوي مقارنة بنهاية سبتمبر 2024. وأشار البنك إلى أن إجمالي الأصول زاد بنسبة 11% خلال أول 9 أشهر من العام الحالي إلى 535 مليار جنيه بنهاية سبتمبر 2025، مقارنة بـ 483 مليار جنيه بنهاية ديسمبر 2024.

«الأهلي وCIB و قطر الوطني»..

إطلاق 3 بنوك رقمية جديدة

البنك الرقمي، ويتربح حالياً الحصول على موافقات البنك المركزي المصري للحصول على رخصة إنشاء بنك رقمي في مصر، مع توقعات البدء التشغيل قبل نهاية عام 2026.

بحسب الرئيس التنفيذي للبنك هشام عز العرب في تصريحات إعلامية.

عز العرب أوضح أن أكبر بنك خاص في مصر قد يتوسع في تجربة البنك الرقمي إلى أسواق خارجية بعد عامين من إطلاقه في الدولة العربية الأكبر من حيث عدد السكان.

بنك قطر الوطني

كان بنك قطر الوطني QNB مصر، أعلن حصوله على رخصة البنك المركزي المصري لإنشاء بنك رقمي تحت اسم «إيزي بنك» ليكون أول بنك خاص في مصر يحصل على هذه الرخصة.

وأوضح المصدر أن رأس مال البنك الرقمي يتماشى مع تعليمات البنك المركزي بقيمة 4.5 مليار جنيه ويتم حالياً تهديد البنية التحتية لإنشاء البنك.

وأكد البنك أن هذه الخطوة المهمة تعكس التزام المجموعة بدعم رؤية البنك المركزي المصري لتحقيق الشمول المالي والتحول الرقمي واستراتيجية الحكومة المصرية حول التنمية الاقتصادية.

ويأتي هذا بعد أيام قليلة من إعلان «مجموعة QNB»، في 2 أكتوبر عن حصولها على موافقة البنك المركزي السعودي للترخيص الخاص بإنشاء بنك رقمي جديد يحمل اسم «إيزي بنك»، بالشراكة مع مجموعة عجلان وإخوانه القابضة، برأس مال يبلغ 2.5 مليار ريال سعودي، لتقديم خدمات مصرفية رقمية مبتكرة، تستهدف شريحة واسعة من العملاء، لا سيما فئة الشباب ورواد الأعمال.



عن 30% من إجمالي قيمة رأس المال. تخضع البنوك الرقمية لذات القواعد والضوابط الخاصة بالرقابة والإشراف المطبقة على البنوك العاملة في مصر ودات القوانين والضوابط الخاصة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، بالإضافة إلى بعض المتطلبات الأخرى بما يتسق مع طبيعة عملها. تقديم دراسة جدوى مفصلة تتضمن تحديد الشرائح المستهدفة والمنتجات المخطط إتاحتها، وكذلك خطط تكنولوجيا المعلومات، وخطط واستراتيجيات الأمن السيبراني.

البنك التجاري الدولي (CIB) أنهى البنك التجاري الدولي-مصر (CIB) الاختبارات التكنولوجية الخاصة بمشروع

وأكد أنه سيتم التقدم للبنك المركزي للحصول على رخصة بنك رقمي بمجرد الانتهاء من الدراسات اللازمة وهي ضوء تأكيدها على أهمية إطلاق البنك الرقمي. وحدد البنك المركزي عدد من اشتراطات الحصول على رخصة بنك رقمي وهي:

- ألا يقل رأس مال البنوك الرقمية عن 2 مليار في حالة ممارسة كافة أعمال البنوك، باستثناء تمويل الشركات كبرى.
- سمح بإمكانية تمويل البنوك الرقمية الشركات الكبرى شريطة زيادة رأس المال إلى 4 مليار جنيه.
- يكون المساهم الأكبر مؤسسة مالية ذات سابقة أعمال في أنشطة مماثلة بنسبة لا تقل

الشأن. والتعرف على هوية العملاء أي التحقق منهم ستم من خلال صور مختلفة مثل بصمة الوجه أو العين أو الأصبع أو جميعهم ويتوقف ذلك على التعليمات التي سيصدرها المركزي للبنوك الرقمية قريباً تجنباً لوجود أشخاص مجهولة دون هوية.

البنك الأهلي المصري

قال محمد الأتربي، الرئيس التنفيذي للبنك الأهلي المصري، إن البنك يدرس إنشاء مصرف رقمي متكامل سيكون ضمن هيكل البنك الأهلي وليس ككيان منفصل، في إطار تعزيز التحول الرقمي ودعم استراتيجية الدولة نحو الشمول المالي.

كتبت- منال عمر، تخطط 3 بنوك حكومية وخاصة لإطلاق بنوك رقمية خلال 2026 بهدف نشر الشمول المالي ومسايرة المتغيرات العالمية وجذب أكبر شريحة من المجتمع بالقطاع المصرفي المصري وبأقل تكلفة.

أعلنت بنوك قطر الوطني والأهلي المصري والتجاري الدولي عن خططهم لإطلاق بنوك رقمية خلال العام الحالي وحصول بعضهم على موافقة المركزي والأخر لا يزال تحت الدراسة.

كان بنك مصر يعد أول بنك يطلق ون بنك الرقمي ويحصل على رخصة البنك المركزي برأس مال 4 مليارات جنيه لتقديم الخدمات المصرفية للعملاء من الأفراد والشركات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر والشركات الكبرى.

ما هي البنوك الرقمية؟

في 2023 أطلق البنك المركزي لأول مرة قواعد عمل البنوك الرقمية في مصر مشترطاً على البنوك الرقمية التي ستحصل على ترخيص إنشاء بنك رقمي قريباً تقديم بيان واضح بأنواع الأدوات الإلكترونية التي ستعتمد عليها عند تقديمها للخدمات المصرفية للعملاء.

وقدم البنك المركزي تعريفاً للبنوك الرقمية بأنها البنوك التي تقدم الخدمات المصرفية عبر القنوات أو المنصات الرقمية باستخدام التقنيات التكنولوجية الحديثة، ولمزعة بممارسة نشاطها وفقاً أحكام قانون البنك المركزي والجهاز المصرفي.

ويعني هذا التعريف أن البنوك الرقمية لن تعتمد على إنشاء فروع تقليدية مثل القائمة حالياً ولكن ستقدم كافة خدماتها إلكترونياً فقط بما يقلل من التكلفة الإدارية لإنشاء وتشغيل الفروع التقليدية وتسهيل تقديم المعاملات المصرفية.

وستلتم البنوك الرقمية بمعدات واضحة في التعرف على هوية العملاء التي ستم بشكل إلكتروني تماماً دون الذهاب للفرع كما يحدث في البنوك التقليدية ولكن يستلزم هذا صدور تعليمات واضحة من المركزي في هذا

«هشام عز العرب» رئيس

البنك التجاري الدولي:

تفاؤل بتحديد سياسات البنك

المركزي في عام 2026



أكد هشام عز العرب الرئيس التنفيذي للبنك التجاري الدولي (CIB) أكبر بنك قطاع خاص في مصر أن نظره للاقتصاد المصري خلال عام 2026 تتسم بتفاؤل كبير، مدعومة بنجاح البنك المركزي في احتواء الضغوط التضخمية، واستقرار سعر الصرف، ومعالجة أزمة ارتفاع أسعار الفائدة، إلى جانب توافر مستلزمات الإنتاج وزيادة وفرة النقد الأجنبي.

وأضاف أن القطاع المصرفي المصري أثبت قدرته على الصمود في مواجهة الأزمات، مستفيداً من خبرات تراكمية في إدارة المخاطر والسيولة، مكنته من تجاوز الأزمات.

وأشار إلى أن البنوك المصرية نجحت في التعامل مع أزمة متعددة، بدءاً من أحداث يناير 2011 وما تبعها، مؤكداً أن إدارات البنوك تبني سياساتها التحوطية على أسس السيناريوهات المحتملة، اعتماداً على تجارب سابقة وقدرتها مؤسسية على اتخاذ القرار في أوقات الأزمات.

وتوقع هشام عز العرب أن تتراجع أسعار الفائدة في مصر بنحو يتراوح بين 7% و9% بحلول نهاية عام 2026، لتصل إلى مستويات تتراوح بين 13% و14%، مدعومة بنجاح سياسات البنك المركزي المصري في تحقيق الاستقرار الاقتصادي وكبح معدلات التضخم.

ويرى أن خفض أسعار الفائدة يعد عاملاً محفزاً لزيادة وتيرة نمو الاقتصاد، موضحاً أن فروق أسعار الفائدة يتجهلها المستهلك في نهاية المطاف.

وأضاف عز العرب أن خفض سعر الفائدة يمنح الشركات ميزة تنافسية أكبر، ويسهم في دعم قدرتها على التوسع وزيادة الصادرات، لافتاً إلى أن ارتفاع أسعار الفائدة غالباً ما يكون مرحلة مؤقتة تختلف حدتها من اقتصاد إلى آخر، قبل أن تعود إلى الاستقرار.

وخلال العام الماضي تحول البنك المركزي المصري من اتباع سياسة نقدية انكماشية إلى مرة بعد أن خفض سعر الفائدة لأول مرة منذ 4 سنوات ونصف بنسبة 7.25% على 5 مرات إلى 20% للإيداع و21% للإقراض بدعم تباطؤ معدلات التضخم وتراجع مخاطر الضغوط التضخمية.

وأوضح عز العرب أن مصر بدأت الخروج من موجة تضخم عنيفة كان لها تأثير سلبي واضح على الاقتصاد الكلي، مشيراً إلى أن نجاح البنك المركزي المصري في إدارة السياسة النقدية خلال العامين الماضيين أسهم في إنهاء مرحلة التوسع النقدي غير المنضبط (طباعة النقود) والتي أدت إلى ارتفاع معدلات التضخم إلى مستويات تجاوزت 30%.

وأكد عز العرب أن هذه الأوضاع كانت قد تهدد بدخول الاقتصاد المصري في مرحلة تضخم جامح، لولا الإجراءات النقدية الصارمة التي اتخذها البنك المركزي. وبحسب بيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، سجل معدل التضخم في مدن مصر ذروته عند 38% في سبتمبر 2023، قبل أن يتراجع إلى 12.3% بنهاية ديسمبر الماضي.

ويستهدف البنك المركزي المصري خفض متوسط معدل التضخم إلى ما يتراوح بين 5% و9% خلال الربع الرابع من عام 2026، ضمن إطار سياسته الرامية إلى تحقيق استقرار الأسعار ودعم النمو الاقتصادي المستدام.

وأشار عز العرب إلى القاعدة الراسمالية للبنوك تمثل الدرع الواقي للاقتصاد والجهاز المصرفي، مؤكداً أن الحديث المتكرر عن ارتفاع ربحية البنوك غالباً ما يتم دون تحليل موضوعي للبيانات أو إدراك كامل لطبيعة عمل القطاع المصرفي.

وأكد عز العرب أن تحقيق البنوك لمعدلات ربحية قوية يُعد أمراً ضرورياً، إذ إن غياب الأرباح يحول دون قدرة البنوك على توسيع قواعدها الراسمالية، وهو ما يعكس سلباً على قدرتها على تمويل الأنشطة الاقتصادية ودعم معدلات النمو.

خلال آخر عامين حققت البنوك أرباحاً قياسية بدعم زيادة صافي الدخل من العائد- أي زيادة أسعار الفائدة على الإقتراض- وتحرير سعر الصرف، وزيادة نسب التوظيف.

85 جائزة ومركزاً متقدماً خلال عام 2025

ما وصلنا إليه من نجاح يرجع إلى ثقة عملائنا الغالية

شهادات الأيزو من شركة EUROCERT

جوائز مجلة ميا فاينانس

تصنيف استقصاء إدارة النقد لمجلة 'يوروموني'

شهادات الأيزو من شركة SWTUV

جوائز إيميا فاينانس

شهادات الامتثال للمعايير العالمية من شركة كينتزل كابس

شهادة الأيزو من شركة BSI

جوائز Qorus للبنكار

جائزة جلوبال فاينانس GW Platt

لأفضل البنوك العالمية في مجال استخدام العملات الأجنبية وتقنية الفوركس

جائزة الشرق الأوسط للتميز التكنولوجي

جائزة مجلة هورلد بيزنس سنار

جوائز مجلة جلوبال بيزنس اند فاينانس

تصنيف قائمة بلومبرج الخاصة بالفرض المشتركة

جوائز جلوبال بانكينغ اند فاينانس

شهادة معهد Uptime



جوائز مجلة ذا يوروبيان البريطانية

جوائز مجلة كورموبيليتيا ذا دابلي

جائزة جلوبال فاينانس

جوائز مجلة هورلد بيزنس أوت لوك

جوائز مجلة يوروموني للتميز

تصنيفات استقصاء تمويل التجارة لمجلة 'يوروموني'

جوائز مجلة يوروموني للتحويل الإسلامي

جوائز مجلة يوروموني للتمويل العقاري

جوائز مجلة ذا جلوبال إيكونوميكس

جوائز ذا بيزنس بيكسل

جوائز مجلة هورلد إيكونوميك

جوائز مجلة جلوبال براندز

جوائز مجلة براندز ريفيو

جوائز مجلة إنترناشيونال بيزنس فاينانس

جائزة مجلة اسبان بانكينغ اند فاينانس

جوائز مجلة إنترناشيونال فاينانس

جوائز مجلة جلوبال بيزنس أوت لوك

شهادة مؤسسة Top Employers

للمزيد رجاء مسح
رزم الاستجابة السريع
QR Code

19888

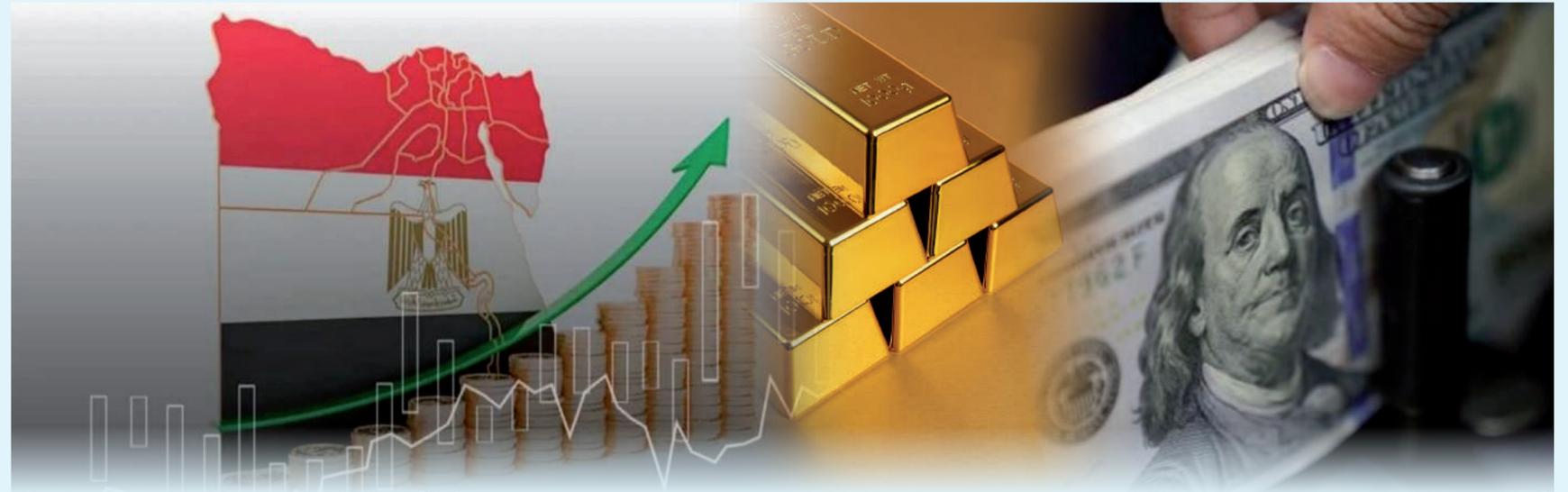
www.banquemisr.com

f y t d x in



2025 عام الوفرة الدولارية..

«الاقتصاد المصري» يجني ثمار «الإصلاح النقدي»



قفزة صافية دخل العائد بنحو ٥٢٪ خلال الربع الثالث من العام الحالي على أساس موسمي إلى نحو ٧٦٦,٨٤ مليار جنيه. في المقابل إجمالي مصروفات البنوك ارتفع ٥٢٪ خلال الربع الثالث من العام الحالي على أساس موسمي إلى نحو ٥٨٩ مليار جنيه

ودائع بنوك مصر
قفز إجمالي الودائع في بنوك مصر (باستثناء البنك المركزي المصري) بنحو ٢,٩ تريليون جنيه خلال العام المالي الماضي ٢٠٢٤-٢٠٢٥. ليغطي إجمالي الرصيد نحو ١٥ تريليون جنيه بزيادة ٢٤٪ خلال عام.

وجاء نمو إجمالي الودائع بدعم زيادة الودائع غير الحكومية التي نمت بنحو ٢٦٪ إلى نحو ١١,٩٩ تريليون جنيه بنهاية يونيو ٢٠٢٥ بزيادة بنحو ٥٢ تريليون جنيه خلال عام.

واستحوذت ودائع الأفراد على نحو ٦٠٪ من إجمالي ودائع بنوك مصر مسجلة نحو ٨,٩ تريليون جنيه بنهاية يونيو الماضي بزيادة ٢٤٪ ما يعادل نحو ٣٧٢ مليار جنيه خلال عام.

تحويلات المصريين بالخارج
أعلن البنك المركزي المصري تحقيق تحويلات المصريين العاملين قفزة بمعدل ٤٢,٥٪ خلال أول ١١ شهرا من ٢٠٢٥ لتسجل أعلى قيمة تاريخية بلغت نحو ٣٧,٥ مليار دولار مقابل نحو ٢٦,٣ مليار دولار خلال نفس الفترة من العام السابق. كانت تحويلات المصريين العاملين بالخارج تراجمت بنحو ٢٠٪ خلال العام المالي ٢٠٢٢-٢٠٢٣ بسبب انتشار السوق السوداء وأزمة النقد الأجنبي.

خفض سعر الفائدة خلال ٢٠٢٥ خفض البنك المركزي لأول مرة منذ ٤ سنوات ونصف أسعار الفائدة بإجمالي ٧,٢٥٪ إلى ٥ مرات أخرى ١٪ في ديسمبر الماضي إلى ٢٠٪ للإيداع و٢١٪ للإقراض.

أرباح بنوك مصر
قفز صافي أرباح القطاع المصرفي المصري ٥٨٪ خلال الربع الثالث من العام الحالي (يوليو إلى سبتمبر ٢٠٢٥) إلى نحو ٤٣٢,٧٧ مليار جنيه مقابل نحو ٢٧٤,٩٤ مليار جنيه بالربع السابق له من العام الحالي.

عززت زيادات أسعار الفائدة تحقيق البنوك أرباحا تاريخية خلال عام ٢٠٢٤ وواصلت الارتفاع خلال ٢٠٢٥. وبحسب المركزي، فإن ذلك جاء بدعم

العالمية أو بالمنطقة وتبعاتها السلبية على تزايد الضغوط على العملات المحلية بسبب ارتفاع الطلب على الدولار وتحويل أموالهم في حساباتهم بالخارج. وبعد الإجراءات الإصلاحية في مارس عادت الأموال الساخنة مجددا إلى مصر للاستفادة من ارتفاع أسعار الفائدة التي وصلت إلى رقم قياسي قبل تراجعها خلال العام الماضي، وكذلك تراجع مخاطر الاستثمار في العملة المحلية.

أداء الجنيه المصري
ارتفع سعر الجنيه مقابل الدولار بنحو ٣ جنيهات بنسبة ٦,٢٪ خلال ٢٠٢٥ مقارنة بنهاية العام الماضي، بدعم زيادة تدفقات النقد الأجنبي وتحسن المؤشرات الاقتصادية لمصر.

تعرض الجنيه خلال العام الماضي لضغوط متزايدة لتراجع إلى أدنى مستوى له على الإطلاق عند نحو ٥١,٧٢ جنيه لكل دولار في ٩ أبريل الماضي بسبب التوترات الجيوسياسية وحالة عدم اليقين للرسوم الجمركية الأمريكية. وعاد الجنيه للانقراط أنفاسه وارتفع مجددا بدعم زيادة تدفقات النقد الأجنبي خاصة من الاستثمار الأجنبي في أدوات الدين المحلية والسياحة وتحويلات المصريين العاملين بالخارج.

التي يحتاج فيها البنك إلى سيولة لسداد التزاماته. بعد الموجة الرابعة لتحرير سعر الصرف في مارس ٢٠٢٤، تحول إجمالي صافي الأصول الأجنبية للبنوك المصرية ككل إلى الفائض بنحو ١٤,٢٩ مليار دولار خلال مايو الماضي، وذلك لأول مرة منذ نحو ٢٨ شهرا، بعدما اقتربت زيادة العجز من ٢٩ مليار دولار بنهاية يناير ٢٠٢٤، قبل الإجراءات الإصلاحية التي اتخذها المركزي المصري في مارس.

الأموال الساخنة
قفز رصيد الاستثمار الأجنبي غير المباشر (الأموال الساخنة) في أذون الخزانة المحلية قصيرة الأجل إلى رقم قياسي غير مسبق خلال أول ١٩ شهرا من تحرير سعر الصرف حتى سبتمبر ٢٠٢٥، وفق بيانات منشورة للبنك المركزي المصري.

ويجذب اليبانات، فإن إجمالي الرصيد قفز إلى نحو ٤٤,٩٤ مليار دولار بنهاية سبتمبر الماضي مقارنة بنحو ١٣,٦ مليار دولار في فبراير ٢٠٢٤ بزيادة بنحو ٣١,٣٢ مليار دولار في أول ١٩ شهرا من تحرير سعر الصرف. يطلق على الاستثمار الأجنبي في أدوات الدين الحكومية بالأموال الساخنة بسبب سرعة خروجها في حالة الأزمات سواء

رصيد الذهب
قفز رصيد الذهب في احتياطي النقد الأجنبي لمصر بنحو ٧١٪ خلال عام ٢٠٢٥ على أساس سنوي، ليسجل رقما قياسيا بلغ ١٨,١٦٦ مليار دولار بنهاية شهر ديسمبر الماضي. أنقذ ارتفاع رصيد الذهب، بشكل أساسي، احتياطي النقد الأجنبي لمصر من التراجع أكثر من مرة، رغم انخفاض رصيد العملات السائلة، وذلك بفضل القفزات المتتالية في أسعار الذهب، إلى جانب تدعيم البنك المركزي الرصيد بشراء أونصات جديدة.

وواصل البنك المركزي خلال العام الماضي تدعيم رصيد الذهب بشراء كميات جديدة، حيث اشترى نحو ٧٩,٦ أونصة ذهب على مدار العام.

صافي الأصول الأجنبية
حقق فائض صافي الأصول الأجنبية لدى بنوك مصر زيادة للشهر الثالث على التوالي إلى نحو ٢٣,٧ مليار دولار وسط انتعاش الاستثمارات الأجنبية بأدوات الدين الأجنبية واستمرار نمو تحويلات المصريين العاملين بالخارج. صافي الأصول الأجنبية يمثل ما تملكه البنوك من ودائع ومدخرات بالعملات الأجنبية، ويكون قابلا للتسييل في الأوقات

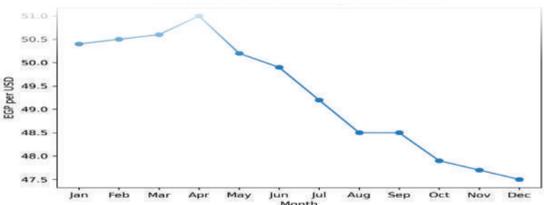
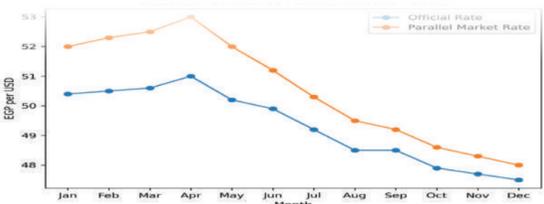
كتبت- منال عمر:
شهد عام ٢٠٢٥ تطورات مهمة في تحسن تدفقات النقد الأجنبي بفضل الإجراءات الإصلاحية التي اتبعها البنك المركزي من مارس ٢٠٢٤ مما ساعد في عودة الثقة في الاقتصاد المصري بعد توحيد سعر الصرف والقضاء على السوق السوداء لتجارة العملة ومصداقية مصر في اتباع سعر صرف مرين. في السطور التالية نستعرض تطور الاقتصاد المصري على مستوى بعض المؤشرات خلال ٢٠٢٥:

احتياطي النقد الأجنبي
بحسب بيانات المركزي، فإن احتياطي النقد الأجنبي لمصر سجل أعلى مستوى تاريخي على الإطلاق في ديسمبر إلى نحو ٥١,٤٥ مليار دولار مقابل نحو ٥٠,٢١ مليار دولار في نوفمبر الماضي.

وارتفع احتياطي النقد الأجنبي بنحو ١٨ مليار دولار منذ توقيع مصر أكبر صفقة استثمارية مع الإمارات بقيمة ٣٥ مليار دولار لتطوير مدينة رأس الحكمة المطلة على البحر الأبيض المتوسط. وحصل البنك المركزي على نحو ١٥ مليار دولار من هيئة المجتمعات العمرانية المملوكة لأرض رأس الحكمة بهدف دعم نمو احتياطي النقد الأجنبي وتسوية مراكز القطاع المصرفي من العملات الأجنبية، وفق ما قاله صندوق النقد الدولي في وقت سابق.

وسط إدارة حكيمة لسوق الصرف..

رحلة «ترويض الدولار» وكسر المضاربات في 2025



إعادة تسعير عقودهم بصورة أكثر دقة، كما منح المصدرين رؤية أوضح لتكليفهم وهوامش ربحهم. قراءة مستقبلية - ما بعد ٢٠٢٥

٣. رغم الإشارات الإيجابية، يؤكد الخبراء أن الحفاظ على استقرار سوق الصرف يتطلب استمرار السياسات الحالية، وتعميق الإصلاحات الهيكلية، وزيادة الاعتماد على موارد مستدامة للنقد الأجنبي. ويرجح أن يظل الدولار في نطاقات متوازنة خلال الفترة المقبلة، ما لم تطرأ صدمات خارجية حادة، وهو ما يمنح الاقتصاد المصري فرصة للانقراط الأنفاس والبناء على ما تحقق.

سياسات داعمة لتحويلات العاملين بالخارج والسياحة. ٣. تقليص فجوة السوق الموازية عبر استعادة الثقة في القنوات الرسمية. ٤. الحفاظ على احتياطي نقدي آمن دون استنزاف. ويرى خبراء اقتصاديون أن ما تحقق في ٢٠٢٥ يُعد انتقالاً من إدارة الأزمة إلى إدارة الاستقرار، وهي مرحلة أكثر تعقيداً وتتطلب أدوات دقيقة وتنسيقاً عالي المستوى.

انعكاسات تحركات الدولار على الاقتصاد ١. التضعف. ٢. ساهم تراجع الدولار نسبياً في تهدئة الضغوط التضخمية، خاصة تلك المرتبطة بالسلع المستوردة، وهو ما انعكس تدريجياً على أسعار بعض السلع الأساسية. ٣. الاستمرار. ٤. بحث استقرار سعر الصرف برسائل طمأنة للمستثمرين، لا سيما في القطاعات الإنتاجية، حيث يُعد وضوح الرؤية في سوق الصرف عاملاً حاسماً في قرارات الاستثمار.

١. أبرز ملامح هذا الدور: إدارة مرنة لسعر الصرف دون اللجوء إلى تثبيت مصطنع. ٢. تعزيز مصادر النقد الأجنبي عبر

التعاملين، وتوقعات متباينة بشأن اتجاه السوق، غير أن هذه الذروة شكّلت في الوقت ذاته نقطة بداية لمسار تصحيحي هادي، قادته عوامل داخلية أكثر من كونه استجابة لضغوط خارجية.

إدارة هادئة لسوق الصرف منذ مايو ٢٠٢٥، بدأت ملامح التحول تظهر تدريجياً في سوق الصرف، لم يكن التحول صادماً أو مفاجئاً، بل جاء على هيئة تراجع متدرج ومدروس في سعر الدولار، عكس فلسفة إدارة نقدية تقوم على امتصاص الصدمات بدلاً من مواجهتها بتحركات حادة.

وهنا يبرز الدور المحوري للبنك المركزي المصري، الذي نجح في إدارة المعادلة الصعبة بين الحفاظ على استقرار السوق، منع عودة المضاربات، وعدم استنزاف الاحتياطي النقدي، حيث اعتمد المركزي على أدوات غير تقليدية، من بينها تعزيز مرونة السوق، وتحسين تدفقات النقد الأجنبي، وترك آلية العرض والطلب تعمل في إطار من الانضباط المؤسسي.

استعادة الثقة في النصف الثاني من العام مع دخول النصف الثاني من ٢٠٢٥ أصبح

الفائدة الأمريكية عقب دورة تشديد نقدي طويلة. هذا التوجه التي بظلاله على أداء الدولار عالمياً، حيث شهد مؤشر الدولار تحركات عرضية مائلة للانخفاض، مع انتقال جزء من السيولة نحو أصول وأسواق بديلة.

وعلى الرغم من احتفاظ الدولار بدوره كملاذ آمن في فترات التوتر الجيوسياسي، فإن التوازن بين توقعات خفض الفائدة ومخاوف الركود العالمي حدّ من مكاسبه، وهو ما انعكس بشكل غير مباشر على أسواق الصرف في الاقتصادات الناشئة، ومنها مصر.

الدولار عند القمة في بداية ٢٠٢٥ مع مطلع عام ٢٠٢٥، كان الدولار مقابل الجنيه المصري يتحرك عند مستويات مرتفعة نسبياً، متجاوزاً حاجز الخمسين جنيهاً في البنوك. هذه المستويات عكست تراكمات سنوات سابقة من الضغوط، وارتفاع الطلب على النقد الأجنبي، إلى جانب آثار تحرير سعر الصرف وتغيرات هيكلية في السوق.

وسجل الدولار ذروته خلال شهر أبريل، عندما لامس متوسط السعر الرسمي نحو ٥١ جنيهاً، في ظل حالة ترقب لدى

كتبت: ياسر جمعه
لم يكن عام ٢٠٢٥ عامًا عاديًا في تاريخ سوق الصرف المصري، بل شكّل محطة فاصلة في مسار الدولار مقابل الجنيه، وعنوانًا لمرحلة انتقالية دقيقة انقلبت فيها السوق من ذروة الضغوط والتقلبات إلى نطاق أكثر انضباطًا واستقرارًا.

ففي الوقت الذي ظل فيه الدولار عالمياً مستويًا لقرارات الفيدرالية الأمريكية وتداعيات التباطؤ الاقتصادي العالمي، استطاعت مصر أن تدير ملف الصرف الأجنبي بعقلانية وهدهد، وأضعة الأساس لمرحلة جديدة قوامها الاستقرار النسبي، وتراجع فجوات التسعير، واستعادة الثقة تدريجياً في الجنيه المصري.

هذا التقرير يرصد، بتحليل اقتصادي معتم، رحلة الدولار خلال عام ٢٠٢٥، منذ مستوياته المرتفعة في مطلع العام، مروراً بنقطة التحول في منتصفه، وصولاً إلى حالة الاستقرار النسبي بنهايته، مع تسليط الضوء على الدور المحوري للبنك المركزي المصري في إدارة هذه المرحلة المعقدة.

المشهد العالمي.. دولار مضغوط عالمياً دخل الدولار الأمريكي عام ٢٠٢٥ وسط حالة من الترقب العالمي، بعدما بدأت الأسواق في تسعير احتمالات خفض أسعار

الهند والصين بدائل من ضغوط ترامب..

جرينلاندي «أرض الفتنة» بين أوروبا وأمريكا

وأظهرت استطلاعات الرأي أن ما يصل إلى ٤٩٪ من ناخبى اليمين المتطرف فى عدد من الدول الأوروبية أعربوا عن استعدادهم لدعم نشر قوات أوروبية فى جرينلاندي فى حال تصاعد التوتر مع الولايات المتحدة.

فى ضوء ذلك، أكدت رئيسة المفوضية الأوروبية أورسولا فون دير لاين «خلال كلمتها فى منتدى دافوس أن أوروبا بحاجة إلى تسريع بناء استقلالها الاستراتيجى فى مجالات الطاقة والمواد الخام والدفاع والاقتصاد الرقمى.

وتظهر بيانات الناتو أن الولايات المتحدة لا تزال تمثل نحو ٦٢٪ من إجمالى الإنفاق الدفاعى للحلف، فيما أكد الرئيس الفرنسى إيمانويل ماكرون، أن أوروبا ترفض الانصياع لـ«هاتون الأقوى».

وفى المجمل، تكشف هذه التطورات عن انتقال تدريجى للاتحاد الأوروبى من مرحلة الاعتماد على الولايات المتحدة إلى مرحلة الموازنة، عبر تعزيز الشراكات مع الصين والهند كضرورة استراتيجية لمواجهة تراجع الالتزام الأمريكى بالمعايير التقليدية للشراكة مع القارة الأوروبية.

وتشير بيانات المفوضية الأوروبية إلى أن حجم التبادل التجارى الحالى بين الاتحاد الأوروبى والهند يتجاوز ١٨٠ مليار يورو سنوياً من السلع والخدمات، ويدعم نحو ٨٠٠ ألف وظيفة داخل الدول الأعضاء، ومن المتوقع أن يسهم الاتفاق الجديد مع نيودلهى فى مضاعفة صادرات السلع الأوروبية إلى الهند بحلول عام ٢٠٢٢.

وكانت وكالة «رويترز» قد ذكرت أن رئيس الوزراء البريطانى «كير ستارمر» توجه إلى بكين فى أول زيارة لزعيم بريطانيا منذ ٨ سنوات، فى محاولة لإصلاح العلاقات مع ثاني أكبر اقتصاد فى العالم وتقليل اعتماد لندن على الولايات المتحدة.

كما نقلت صحيفة «ساوث تشاينا مورنينج بوست» عن جوسيه «مانويل باروسو» الرئيس السابق للمفوضية الأوروبية، أن الصين تقترب تدريجياً من الولايات المتحدة من حيث القوة الشاملة، لا سيما الاقتصادية، رغم استمرار تفوق واشنطن فى مجالات التكنولوجيا والتمويل.

وفى المقابل، أشارت صحيفة «الجارديان» إلى أن طموحات «ترامب» تجاه جرينلاندي أحدثت شرخاً داخل أوروبا، حيث اعتبرت التهديدات الأمريكية باستخدام الضغوط التجارية مساساً مباشراً بمبدأ السيادة الوطنية.



كتب عبد الحى إبراهيم

فى ظل تزايد الضغوط السياسية والاقتصادية من قبل الرئيس الأمريكى «دونالد ترامب»، شرع الاتحاد الأوروبى فى إعادة ترتيب أولوياته الاستراتيجية، متخذاً خطوات عملية تجاه الصين والهند بهدف تقليل اعتمادها على الولايات المتحدة، بعد تصاعد الخلافات المرتبطة بموقف «ترامب» من جزيرة جرينلاندي وما تبعه من تهديدات تجارية وسياسية.

أعلنت المفوضية الأوروبية، الأسبوع الماضى، عن اتفاق مع الهند لإطلاق شراكة جديدة فى مجالى الأمن والدفاع، بالتوازي مع اختتام المفاوضات بشأن اتفاقية تجارة حرة وصفت بأنها الأكبر فى تاريخ الطرفين، فى خطوة تعكس إدراك الاتحاد الأوروبى لتغير موازين القوة العالمية والحاجة إلى تنويع الشراكات الاقتصادية.

وأكدت مسؤولة السياسة الخارجية فى الاتحاد الأوروبى، كايا كالاس، عبر منصة «إكس»، أن بروكسل ماضية فى تعزيز علاقاتها الدبلوماسية والاقتصادية مع مختلف الشركاء العالميين، وفى إشارة إلى الاتحاد الأوروبى والهند قالت إن تعاون ديمقراطيين الأفرقيين يشكل ركيزة أقوى للاستقرار الدولى.

3 مليون دولار للمهاجم الجديد..

«إعادة تدوير» اللاعبين فى الأهل

كتب/ عادل حسن

تشهد الفترة الحالية تحولات كبيرة بالنسبة للاعبين النادى الأهل، وللإبلاغ المالية التى سيحصل عليها النادى من بيع بعض اللاعبين فى وقت جهاز النادى مبالغ كبيرة لجلب لاعبين آخرين.

وكانت الفترة الأخيرة قد شهدت رفض النادى الأهل جميع العروض التى وصلت لإمام عاشور خلال الفترات الأخيرة والتي تحظى المقابل المادى فيها ٣٠٠ مليون جنيه، بداعى الحاجة لجهود فى ظل المنافسة على البطولة المحلية والأفريقية ورغبة الإدارة الحمراء فى التأهل لمونديال الأنديا.

وكانت هناك جلسة بين سيد عبدالحفيظ المشرف العام على الكرة مع الإمام عاشور للتأكيد له على رفض جميع العروض الخارجية وإبلاغه بأن مساواته بأحمد سيد زيزو غير منطقي، لاسيما وأن زيزو يتقاضى راتباً سنوياً كبيراً، لأنه انضم لصفوف الأهل فى صفقة انتقال حر، بينما كان انضمام الإمام عند طريق نادى ميتلاند الدنماركى الذى حصل على مبلغ ٣ ملايين جنيه.

ويسعى النادى إلى التعاقد مع مهاجم أجنبي مميز خلال الفترة الحالية، على أن يتم قيده بديلاً للسوفينى

نيتس جراديشار، وتم الاتفاق على ذلك، إلا أن مسؤولى القلعة الحمراء يخشون السماح للمهاجم الحالى بالرحيل، ثم يواجهون أزمة فى ضم مهاجم أفضل.

وقال مصدر داخل النادى الأهل، إن مجلس إدارة النادى برئاسة الكابتن محمود الخطيب قررت رفع ميزانية التعاقد مع مهاجم أجنبي جديد فى يناير الجارى، بما يتماشى مع السوق الرياضى خاصة فى قارة أوروبا.

وشدد المصدر على أن النادى قرر رفع الميزانية إلى ٢ ملايين دولار، لكن يتمكن من التعاقد مع مهاجم

مميز فى يناير، لاسيما أن الفريق واجه صعوبات فى الأرقام المالية المطلوبة فى المهاجمين الذين فاضهم بالرحيل. وأشار المصدر إلى أن النادى الأهل يخطط لدفع ما يقرب من ٢ مليون دولار من خزينته ومن خزينة شركة الكرة بالنادى، على أن يتولى بعض رجال الأعمال دعم باقى المبلغ المرصود لصفقة المهاجم، فى ظل أهميتها الشديد للنادى فى يناير الجارى، لا سيما أن النادى مقبل على مباريات هامة وحساسة سواء فى بطولة الدرولى المصرى الممتاز، أو فى درولى أبطال أفريقيا.

فى المقابل يسمى الأهل لجلب مبالغ مالية لدعم صفقاته المستقبلية ومن بينها بيع المدافع المغربى أشرف داري، ويطلب اللاعب الحصول على مبلغ ٢.٥ مليون دولار مقابل إنهاء العلاقة التعاقدية بالتراضى بين الطرفين. وحسم الأهل صفقة هادى رياض مدافع فريق بتروجت فى فترة الانتقالات الشتوية الجارية فى يناير الحالى، وأكد مصدر أن بتروجت طلب أيضاً سداد قيمة ٢٠ مليون جنيه فى الوقت الحالى لإنهاء الصفقة بخلاف المستحقات المتأخرة فى صفقة أحمد رضا بالإضافة إلى تسسيط الباقي على ٦٠ يوماً فقط.



AL BORSAGIA

8

NO.386
2026-2-1
www.alborsagia.news

https://www.facebook.com/alborsagia

Your Weekly Financial English Newspaper

شركة ميناء القاهرة الجوى
Cairo Airport Company

الخدمة المميزة

Ahlan

Exclusive Service

خدمة أهلاً المميزة

توفرها شركة ميناء القاهرة الجوى

- إنهاء إجراءات السفر والوصول
- مستويات مختلفة للخدمة
- إستراحات مميزة فاخرة
- خدمة ليموزين

الخط الساخن ١٦٧٠٨

exclusive@cairo-airport.com

رقم التسجيل الضريبي ٤٦٧-٢٢٧-٢٠٠٠

موسم استثنائى للنجوم..

طوارئ فى «بلاتوهات رمضان 2026»

كتبت: ليلى النور

تشهد استوديوهات التصوير المصرية حراكاً غير مسبق مع انطلاق التحضيرات المكثفة لموسم دراما رمضان ٢٠٢٦، حيث تعمل البلاتوهات بكامل طاقتها فى وقت واحد، فى مشهد يعكس حجم الإنتاج الضخم والمنافسة القوية المرتقبة، فهناك موسم استثنائى بكل المقاييس، لا يقتصر فقط على كثرة الأعمال، بل يتميز بعودة نجوم كبار غابوا عن الشاشة لسنوات، فى مقدمتهم النجم يوسف الشربى، ما يرفع سقف التوقعات لدى الجمهور بموسم متنوع يجمع بين الأكتن، والتشويق، والدراما الاجتماعية، والرومانسية، والكوميديا.

وترصد «البورصية» أبرز الأعمال التى تستعد للمنافسة فى السباق الرمضانى المقبل، والتي تعكس اتجاهات مختلفة فى المعالجة الدرامية وتنوعاً واضحاً فى القضايا المطروحة.

يأتى على رأس هذه الأعمال مسلسل « فى الحرب»، الذى يمثل عودة قوية للنجم يوسف الشربى بعد غياب تجاوز خمس سنوات. المسلسل يدور فى إطار اجتماعى تشويقي، حول شاب يختار الابتعاد عن عالم والده رجل الأعمال، قبل أن يجد نفسه مضطراً للعودة بعد تورط والده وسجنه ظلماً، ليبدأ رحلة مواجهة وانتقام.

يشترك فى البطولة ريم مصطفى، إسلام إبراهيم، دنيا سامى، وشيرى عادل، مع ضيوف